وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور حنشلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مادة المصطلحية

لطلبة السنة الثالثة جامعي

نظام ل م د

إعداد الأستاذة: عالية قري

السنة الجامعية: 2017/ 2018

تحديد المفـــــــــــاهيم

قبل الحديث عن المصطلحية وما يتعلق بها، ينبغي التعرف إلى جملة من المفاهيم الأساسية في هذا العلم؛ على غرار المصطلح والاصطلاح والفرق بينهما وبين الكلمة أو العلامة اللسانية بعنصريها المتلازمين: الدال والمدلول وما يكافئهما من عناصر في المصطلح: التسمية والمفهوم.

01- المصطلح:

المصطلح مصدر ميمي للفعل (اصطلح)، وقد يكون اسم مفعول لذات الفعل على تقدير متعلق محذوف (أي مصطلح عليه). مشتق من اصطلح وجذره (ص ل ح).

جاء في تاج العروس للزبيدي:"واصطلحا واصالحا مشددة الصاد، قلبوا التاء صادا، وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلحا بالتاء بدل الطاء، كل ذلك بمعنى واحد تدل على الاتفاق والاجتماع"[1] .

ويرى ابن فارس أن "الصاد واللام والحاء من أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[2].

وورد في اللسان لابن منظور أن:"الصلاح ضد الفساد(...). والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وتصالحوا واصالحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد..."[3].

وجاء في المعجم الوسيط "صلح، صلاحا، وصلوحا: زال عنه الفساد(...)، اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا..." [4]

تتفق مجمل هذه التعريفات اللغوية على أن المادة (ص ل ح) هي ضد الفساد، وتشير إلى معاني السلم والمصالحة، مايؤدي بالضرورة إلى التعارف و الاتفاق والمواضعة.

وهي الدلالات العامة التي انطلق منها المتخصصون لوضع المعنى الاصطلاحي للكلمة بعد تحديدها أكثر، وتصنيف مجالاتها العامة بحصر الدلالة الاصطلاحية للمصطلح في نطاق ميداني محدد.

وهو ما أشار إليه الشريف الجرجاني في تعريفاته بما نصه:"الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[5]

وقد كثرت التعريفات للمصطلح وتعددت، غير أن محمود فهمي حجازي يجزم أن المتخصصين في علم المصطلح اتفقوا على أن أفضل تعريف للمصطلح يوجزه النص التالي" الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[6] .

فهذا التعريف يوضح السمات التالية للمصطلح:

*الشكل: كلمة (مفهوم مفرد)، تركيب(عبارة مركبة).

*الوضوح والتخصص

*استقرار استخدامه.

*له ما يقابله في اللغات الأجنبية.

ويمكن وصف المصطلح باعتماد ثلاثة خصائص، هي: [7] الشكل والصرف والتداول.

1- من الناحية الشكلية: هو وحدة لا يمكن تفكيكها فحسب وإنما يمكن أيضا أن تتشكل من وحدات مميزة ودالة في الوقت نفسه تسمى وحدات معجمية.

2- من الناحية الصرفية: يتكون المصطلح أساسا من قاعدة لفظية تحتوي على جذر يختلف عن اللاصقة من حيث قدرته على التصرف كمصطلح مستقل. فإذا ما أضيفت لهذه القاعدة لواصق أو ركبت مع قاعدة أخرى فإنها تشكل ما يعرف بالمصطلح المركب.

3- من الناحية التداولية: المصطلحات هي وحدات نحوية ثلاثية الأبعاد(بعد شكلي وبعد مفهومي وبعد وظيفي). وهي أيضا وحدات تداولية تواصلية ومرجعية، تظهر في خطابات متخصصة ينتجها مختصون ذوو خاصيات محددة في مواقف تواصلية ملموسة.

02- اصطلاح/ مصطلح:

وردت الكلمتان في التراث العربي بالمعنى نفسه؛ إذ لا نكاد نعثر على نصوص تثبت الفرق بينهما أو تفضل إحداهما على الأخرى.

فلقد استعمل ابن فارس إحداهما في قوله:"ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا"[8]، والأخرى في قوله:"حتى لا يكون شيء منه مصطلحا عليه"[9]

وهو ما ظهر عند التهانوي في كتابه"كشاف اصطلاحات الفنون"، حيث يقول في سبب وضعه للكتاب أنه لاحظ"اشتباه الاصطلاحات، فإن لكل اصطلاح..." [10]، ويقول في موضع آخر"...فاقتبست منها المصطلحات"[11].

يبدو من هذه النصوص أن القدماء لم يكن لديهم أي إشكال في استعمال الكلمتين معا للدلالة على المفهوم نفسه، وهو حالهم مع كثير من المصطلحات؛ كالصوت والحرف، والكلمة والكلام والجملة...

غير أن المحدثين وقعوا في جدل كبير إزاء الكلمتين، وانقسموا إثر ذلك إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: : لم يفرق بين اللفظين.

الاتجاه الثاني: اكتفى بلفظ اصطلاح، واستبعد لفظ مصطلح نهائيا، وعده خطأ شائعا، وذلك للأسباب التالية: [12]

- أن المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ اصطلاح فقط.
- أن لفظ مصطلح غير فصيح لمخالفته قواعد اللغة العربية.
- أن المعاجم العربية التراثية لم تسجل لفظ مصطلح وإنما نجد فيها لفظ اصطلاح فقط.

غير أن الواقع ينفي هذا الاتجاه ويلغي أسبابه؛ لأن من يدقق النظر في كتب التراث يجد أن اللغويين استعملوا اللفظين معا، وقد مرت بنا نصوص لابن فارس والتهانوي وغيرهما تثبت ذلك.

ولعل عدم ورود هذه الكلمة في المعاجم العربية إلا في "مستدرك المعجم الوجيز" لمجمع اللغة العربية(1980)، و"المعجم العربي الأساسي"(1989) عائد"إلى أن المعاجم لا تسجل جميع الفاظ اللغة، وأن المعاجم العربية جرت على عدم ذكر صيغ المشتقات المطردة، وكلمة مصطلح، اسم مفعول مشتق من الفعل اصطلح"[13].

الاتجاه الثالث: يرى بأن هناك فرقا دقيقا بين اللفظتين، وأن "مفهوم كل منهما يختلف عن مفهوم الأخرى في لغتنا المعاصرة؛ فنحن نتذوق في استعمالنا كلمة(اصطلاح) معناها المصدري الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد في استعمالنا لكلمة(مصطلح) معناها الاسمي"[14].

الاصطلاح: معنى مصدري: الاتفاق والمواضعة.

المصطلح: معنى اسمي: terme

3 – مصطلح/ Term

يقابل لفظ (المصطلح) في اللغات الأجنبية كلمات متقاربة في النطق والرسم، مشتقة في مجملها من الكلمة اللاتينية terminus بمعنى الحد أو النهاية أو المدى:

Terme: الفرنسية – term: الإنكليزية– termine: الإيطالية– termino: الإسبانية– termo: البرتغالية...

نلاحظ أن مفهوم المصطلح في اللغة العربية لا يطابق مفهوم المصطلح في اللغات الاوروبية من حيث الاشتقاق والمعنى، لكنه يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة؛ فكلمة terme الأجنبية تشير إلى الحد الزمني أو المكاني أو إلى الشرط[15]. بينما تشير اللفظة العربية إلى الاتفاق في الوضع، ولذلك يرى بعض الدارسين أن أنسب ترجمة لهذه الكلمة هو"حد" بدل "مصطلح"، ليصبح"علم الحدود" هو المقابل العربي الصحيح لـterminologie بدل علم المصطلح.

4– مصطلح/ كلمة:

يعرف بعض اللغويين المصطلح على أنه كلمة، على نحو ما جاء في تعريف أحد لغويي حلقة براغ (كوبي كي):"المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدود، وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[16]

كما جعله القاسمي وحدة لغوية دالة"مؤلفة من كلمة(مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة(مصطلح مركب) "[17]

غير أن هناك فروقا دقيقة بين المصطلح والكلمة تجعل لكل منهما مجاله الخاص الذي يظهر فيه. وقد وضع "خليفة الموساوي" مجموعة من المعايير للتفريق بينهما، لعل من أهمها:[18]

أ- **الشكل المعجمي:** تشترك كل من الكلمة والمصطلح في الشكل المعجمي: (الاشتقاق، المتغيرات الصرفية والتكوينية، والصوتية). غير أن الفوارق بينهما هي فوارق تواصلية برغماتية تتصل بالمنطلقات المنهجية التي يعتمدها كل من المصطلحيين واللسانيين في قضية التسمية؛ فإذا كانت الكلمة بالنسبة إلى اللسانيين وحدة لا تقبل التفكيك مكونة من الشكل والمحتوى، فإن وحدات التسمية بالنسبة إلى المصطلحيين هي كلمة يلحق بها مفهوم ما.

وبالتالي فإن اعتماد الأشكال المعجمية معيارا للتفريق بين الكلمة والمصطلح يبقى غير كاف.

ب- المرجع: مرجع الكلمة مرن ويتيح مجالا للإبداع وتمثيل المعارف المشتركة، في حين يحتاج المصطلح إلى دقة المرجع وصلابة التعريفات؛ فالكلمات تنتمي إلى اللغة العامة ولديها مرجع عام في نظام لساني مشترك، في حين تنتمي المصطلحات إلى اللغات الخاصة، ولديها مرجع خاص في نظام لساني معين.

وبالتالي فإن الشكل المعجمي إذا أدرجناه وفق مرجعه الخاص في اللغة الخاصة يصبح مصطلحا، وإذا أدرجناه وفق مرجعه العام في اللغة المشتركة يصبح كلمة.

ج- السياق: تختلف دلالات الكلمات وفق السياقات الداخلية والخارجية التي تكون فيها. بينما ترتبط المصطلحات بالمجال الحقلي الذي تستخدم فيه، وبالمقاصد التي تؤديها في هذا المجال. فإذا كانت الكلمة بحاجة إلى تصور دلالي تستقي معالمه الدلالية من محيطه السياقي اللغوي، فإن المصطلح بحاجة إلى تصور مفهومي يستقي معالمه المفهومية والتصورية من التعريف والتقييس.

واستنادا إلى ذلك يكون للكلمة معان مختلفة باختلاف السياقات التي تتوارد عليها، بينما يحافظ المصطلح على دلالة واحدة تفرضها أحادية العلاقة بين المصطلح ومفهومه في مجال ما.

د- الوظيفة التواصلية: يتميز المصطلح بأحادية المفهوم الذي يحصر استخدامه في سياق تواصلي مخصوص من قبل جماعة لسانية مخصوصة، على عكس الكلمة التي تتميز بطابعها التواصلي الاجتماعي، ما يتيح لها إمكانية الظهور في أكثر من سياق تواصلي وعلى لسان أكثر من جماعة لغوية، حاملة معها ظلالا نفسية وتفاعلية واجتماعية.

هـ- **التحليل:** تختلف السمات التكوينية لكل من الكلمة والمصطلح؛ حيث تتميز الكلمات بتعدد المعاني وتكون المصطلحات أحادية المعنى، ولذلك يخضع كل منهما لتحليل مختلف؛ إذ تحلل الكلمة تحليلا لسانيا ودلاليا يربط الدال بالمدلول، ويحلل المصطلح تحليلا لسانيا ومفهوميا ومتصوريا يربط التسمية بالمفهوم.

- مكونات المصطلح:

المصطلح علامة لغوية خاصة، تتكون من وجهين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر:

الأول هو الشكل أو التسمية وهي"الرمز اللغوي أو غير اللغوي الذي نطلقه على مفهوم لنتمكن من التعامل معه وبه، ولنميزه عن غيره من المفاهيم"[19] .

ويشترط في هذا الرمز اللغوي تحقق أمرين اثنين، هما: [20]

1- ألا تجانب دلالته اللفظية مفهومه العلمي، وهو ما يعبر عنه بالدقة العلمية.

2- ألا تجانب دلالته الاصطلاحية دلالته اللغوية: (مبنى ومعنى)، وهو ما يعبر عنه بالدقة اللغوية.

والثاني هو المفهوم أو التصور وهو"وحدة تفكير تتكون بالتجريد انطلاقا من الخصائص التي تشترك فيها مجموعة مواضيع"[21]

ويعرفه فلبر Felber بأنه"عبارة عن بناء عقلي– فكري مشتق من شيء معين وهو الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي"[22].

ويجمع بين هذين المتلازمين التعريف الذي يعد بمثابة الوصف اللفظي للمتصور الذهني.

ويلحق دوبيسي De Besse عنصرا آخر ضروري بالنسبة للمصطلح هو: ميدان التخصص، ويعتبره الركيزة الثالثة التي يرتكز عليها المصطلح مع المفهوم والتعريف؛ لأن تواجد المصطلح يفرض أن يسمى الشكل اللغوي مفهوما ينتمي إلى ميدان ومحدد بتعريف [23].

وكثيرا ما يتداخل مصطلح "التعريف" مع مصطلح "الحد" للدلالة على مفهوم واحد. غير أن بعض الباحثين يرون أن "الحد يدل على ماهية الشيء، ويكون عادة مكونا من الجنس والفصل، أما التعريف فهو تحصيل صورة الشيء في الذهن وتوضيحه"[24].

وقد وضع بعضهم مجموعة من الشروط للتعريف المصطلحي، نوجزها فيما يلي: [25]

– تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

– تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

– تعريف المصطلح مفهوميا.

– الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

وهذا يعني أن المصطلح مرتبط بمجال مفهومي معين، تربطه علاقات تجانس مع مفردات هذا المجال ضمن إطار معرفي مخصوص يحدده المفهوم وليس التسمية.

الإحالات:

1- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مصطفى حجازي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. مادة (ص ل ح).

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج:03، ص:303.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط01، 1997، ج:01، ص:303.

[4]- إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط. ط02. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ص:545.

[5]- الشريف الجرجاني: التعريفات. تحقيق إبراهيم الإبياري. دار الكتاب العربي. بيروت. ط1. 1998. ص:41.

[6]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب للنشر والتوزيع. ص:12،11.

7- ينظر: زهيرة كبير: إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية. مذكرة ماجيستير. جامعة تلمسان. ص:05. نقلا عن:

Maria Terisza Cabre:La terminologie :theorie. Methode et application .P :153.191 .154

8- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. دار الكتب العلمية. بيروت. ط01. 1997. ص:14.

[9]- نفسه.

[10]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تحقيق: لطفي عبد البديع. القاهرة. 1963. ص:01.

[11]- نفسه. ص:01.

[12]- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. مكتبة لبنان ناشرون. ط01. 2008. ص:262.

[13]- نفسه، ص:263.

[14]- حامد قنيبي: المعاجم والمصطلحات، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط01، 2000، ص:57.

[15]- ينظر: محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص:09.

[16]- ينظر: نفسه. ص.09

[17]- القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1987. ص:214.

18- خليفة المساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم. منشورات الاختلاف. دار الأمان. الرباط. ط01. 2013.

19 - عبد اللطيف عبيد: المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة للمصطلح. مجلة التعريب. دمشق. ع:27. 2004. ص:61.

[20]- ممدوح خسارة: إشكالية الدقة في المصطلح العربي. مجلة التعريب.ع:07. 1994. ص:41.

[21]- عبد اللطيف عبيد: المنهجيات المصطلحية العربية.ص:62.

22- نقلا عن أسماء بن مالك: إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية. معجم المجيب لأحمد العايد أنموذجا. مخطوط. جامعة تلمسان. الجزائر. كلية الآداب. شعبة ترجمة. (ماجيستير). 2014. ص:23.

[23]- ينظر: زهيرة كبير: إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية. ص:22.

24- مصطفى اليعقوبي: لغة الدراسة المصطلحية نحو منهجية التعامل مع التراث الإسلامي، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب، ط01، 2000، ص:13.

[25]– ينظر: جواد سماعنة: المعجم العلمي المختص. مجلة اللسان العربي. عدد48. 1999. ص:98.

المصطلحيـــــــــة
النشــأة والتطـور

تضاربت المقابلات التي وضعها اللغويون العرب بإزاء المقابل الأجنبي terminologie بين (علم المصطلح، والمصطلحية، وعلم المصطلحات، وعلم المصطلحية، والاصطلاحية...)؛ فقد عنون علي القاسمي كتابا له بـ"مقدمة في علم المصطلح"، واستعمل في ثناياه لفظ المصطلحية في قوله"...فتبحث المصطلحية..."لينتقل في موضع آخر إلى تسمية ثالثة في قوله:"وبهذا يكون علم المصطلحات فرعا خاصا من فروع علم الألفاظ".

ويرى توفيق الزبيدي أن الاصطلاحية هي المقابل العربي للمصطلح الأجنبي terminologie أما المصطلحية فهي الشق التطبيقي المنبثق عن الاصطلاحية، ويتضح هذا التمييز بين الكلمتين في قوله:"الاصطلاحية كان عملها الوليد المصطلحية terminographieالتي تعنى بالجانب التطبيقي، فإن عنيت الاصطلاحية بالجانب النظري وبمسألة الاصطلاح فإن المصطلحية عنيت بالمصطلحات جمعا ودراسة ونشرا"[1].

أما عبد السلام المسدي فقد وظف المصطلحية مقابلا عربيا لـ terminologie واعتبر علم المصطلح مقابلا لـ Néologie ، مبينا الفرق بينهما في قوله:"تولد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح (La Néologie) من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة. غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما يبدو، ونعني المصطلحية La Terminologie، فهذه علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي، فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية"[2].

يبدو من كلام المسدي أنه ينظر إلى العملية المصطلحية من جانبين: نظري وتطبيقي، غير أنه لم يوفق في وضع المقابلات العربية؛ لأن لكلمة Néologie معنى آخر غير الذي يقصده هو، وربما كان عليه تعويض هذه الكلمة بكلمةTerminographie التي تؤدي الدلالات التطبيقية للعمل المصطلحي.

والحقيقة أن المصطلحية هي العلم الذي يضم ثلاثة أصناف من الدرس:[3]

أولها: علم المصطلح، الذي يعنى بدراسة المفاهيم ومنظوماتها والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها.

وثانيها: صناعة المصطلح، التي تعنى بحصر مصطلحات مجال علمي محدد، وترتيبها بطريقة معينة، وتعريفها ونشرها على شكل معجم ورقي أو إلكتروني.

وثالثها: البحث المصطلحي، الذي يتناول تاريخ علم المصطلح، وتوثيق المعلومات المتعلقة بالمدارس المصطلحية، والمؤسسات التي تعنى بالمصطلحات والمصطلحيين، وطرائق التدريب في المصطلحية.

وقد حدد فوستر سمات علم المصطلح في النقاط الخمس الآتية: [4]

- يبحث علم المصطلح في المفاهيم للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.
- ينتهج منهجا وصفيا.
- يهدف إلى التخطيط اللغوي، ويؤمن بالتقييس والتنميط.
- علم المصطلح علم بين اللغات.
- يختص غالبا باللغة المكتوبة.

نشأة المصطلحية وتطورها

رغم أن الاهتمام بالمصطلحات وبضرورة وضع المسميات للمفاهيم الجديدة هو من الاهتمامات المتجذرة عند جميع الأمم؛ إلا أن المصطلحية هي علم حديث العهد في الفكر اللغوي؛ فظهور هذه الكلمة كان في أوروبا في نهايات القرن الثامن عشر على يد الأستاذ الألماني كريستيان غوتفريد شتز Christian Gottfried Shut الذي أقر الصيغة النعتية Terminologish عام 1788. [5]

بينما يعود استعمال المقابل الفرنسي Terminologie إلى سنة 1801، على يد لويس مرسيي L.S.Mercier؛ وكانت تدور حول تعسف المصطلحات المهنية. ثم تطورت هذه الكلمة وأصبحت تحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة:

- مجموعة المبادئ والأسس التصورية التي تحكم دراسة المصطلحات.
- مجموعة القواعد التي تسمح بتحقيق صناعة مصطلحية.
- مجموعة مصطلحات ضمن مجال اختصاص معطى.

ويميز بيار أوجير P.Auger أربع مراحل أساسية في تطور علم المصطلح المعاصر: [6]

1- الأصول: من 1930 إلى 1960: تميزت هذه المرحلة بظهور النصوص الأولى النظرية لفوستر ولوط، وفيها تم وضع آليات عمل مصطلحي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المنظمة للمصطلحية.

2- الانبناء (الهيكلة): من 1960 إلى 1975: وفيها حدث تطور في الحاسوبية، وتقنيات التوثيق، مع ملامح لبنوك المعطيات.

3- الانفجار (التشعب): من 1975 إلى1985: حيث لعبت فيها المصطلحية دورا كبيرا في مسار تحديث وعصرنة لغة المجتمع.

4- الآفاق الواسعة: منذ 1985: وفيها تشعبت التوجهات وأصبحت المصطلحية مجالا بحثيا خصبا؛ تطورت فيها الحاسوبيات وبنوك المعلومات.

ويرى أحد الباحثين أنه يجب التمييز بين ثلاثة معان لكلمة Terminologie، هي: [7]

- مجموعة تطبيقات ومناهج تستعمل لجمع ووصف ومعالجة وتقديم المصطلحات.

- مجموعة من المقدمات المنطقية والحجج والخلاصات الضرورية لتفسير العلاقات بين المفاهيم والمصطلحات.

- دراسة مجال معرفي معين.

لقد أدى التقدم العلمي إلى ظهور مفاهيم جديدة تستدعي مصطلحات جديدة للدلالة عليها، ما جعل الحاجة إلى ضبطها وتوحيدها ضرورة ملحة ومفروضة.

ومن أوليات الجهود في هذا المجال "ما قام به لينيه Linne في 1735 في مجال العلوم البيولوجية ومورفو Morveau في مجال الكيمياء 1772، وكان العمل في مجال المصطلحات في القرن الثامن عشر محددا بالإطار القومي في داخل القارة الأوروبية ولم يكن ثمة محاولات لوضع معايير دولية للمصطلحات"[8].

أما في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فكانت المؤتمرات العلمية المختلفة مجالا لبحث موضوع توحيد المصطلحات ووضع المعايير الدولية لها؛ ومنها مؤتمر النبات (1867)، ومؤتمر علماء الحيوان (1889)، ومؤتمر علماء الكيمياء (1892)...

وقد لخص علي القاسمي نشوء علم المصطلح الحديث في النقاط التالية: [9]

– اهتمام علماء الأحياء بأوروبا في توحيد قواعد المصطلحات على النظام العالمي؛ حيث صدر بين عامي 1906 و1928 "معجم شلومان" المصور للمصطلحات التقنية بست لغات وفي ستة عشر مجلدا.

– صدور كتاب التوحيد الدولي للغات الهندسية، خاصة الهندسة الكهربائية للأستاذ فيستر Wuster الذي أرسى كثيرا من أصول هذا العلم الجديد.

– تشكيل اللجنة التقنية للمصطلحات ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنيةISA سنة 1936 بطلب من الاتحاد السوفييتي ممثلا بأكاديمية العلوم السوفييتية.

– وبعد الحرب العالمية الثانية حلت محل اللجنة السابقة لجنة جديدة تسمى (اللجنة التقنية 37) متخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي تابعة للمنظمة العالمية للتوحيد المعياري.

– في سنة 1971 تم تأسيس مركز للمعلومات الدولي للمصطلحات INFOTERM في فيينا بتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساوية. وكان من أهدافه:

* تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات وتوثيقها.

* توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات والمؤسسات القطرية والدولية والخبراء والمشروعات.

* تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها.

* بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات وأسس تبادل المعلومات بينها.

– النظرية العامة والنظرية الخاصة في المصطلحية:

النظرية العامة في علم المصطلح: هي نظرية تعنى"بالمبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبا، وفي حقول المعرفة كافة"[10]. وهذا يعني أن هذه النظرية تستند إلى ثلاث منطلقات، هي: [11]

– تجانس المعرفة الخاصة Homogénéité

– كلية المعرفة الخاصة Universalité .

– توحيد أنماط التعبير عنها Unification des formes d’expression

ومن أهم موضوعات البحث في هذه النظرية[12]:

طبيعة المفاهيم، وخصائصها، وعلاقاتها، ونظمها، ووصفها(التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات، ومكوناتها، وعلاقاتها الممكنة، واختصاراتها، والعلامات والرموز، والتخصيص الدائم والواضح للرموز اللغوية، وأنماط الكلمات والمصطلحات، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدولية، وتدوين المصطلحات، ومعجمات المصطلحات، والمداخل الفكرية ومداخل الكلمات، وتتابع المداخل وتوسيعها، وعناصر معطيات المفردات، ومناهج إعداد معجمات المصطلحات. [13]

النظرية الخاصة في علم المصطلح: تقتصر النظرية الخاصة "على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، كمصطلحات الكيمياء، أو الأحياء، في لغة معينة بذاتها"[14].

وتتجسد هذه النظرية "فيما يسمى بمجمل البيانات كيفما كان هذا المجمل...قائمة مصطلحات أو معجما أو بنكا للمصطلحات أو غير ذلك إن وجد بكل ما تتطلبه المحامل المصطلحية من مقتضيات الجرد والجمع والتدوين والتعريف والخزن والمعالجة والاستخراج."[15]

- علم المصطلح والعلوم الأخرى:

يهتم علم المصطلح بالعلاقة بين المفهوم والتسمية وهي علاقة معقدة تناولتها كثير من العلوم، على غرار علوم اللغة، والمنطق، والوجود، والمعرفة، والتصنيف، والإعلاميات... وعلى هذا يصبح علم المصطلح علما مشتركا بين هذه العلوم، فهو كما يسميه بعضهم"علم العلوم".

علاقة علم المصطلح بالعلوم اللغوية:

1- علم المصطلح واللسانيات:

علم المصطلح هو فرع من اللسانيات يهتم بدراسة المصطلحات دراسة علمية دقيقة ومعمقة، غير أن نظريته عكس نظرية علم اللغة؛ فهذه الأخيرة تهتم بدراسة العلامة اللغوية انطلاقا من الدال نحو المدلول. أما علم المصطلح فيهتم بدراسة مصطلح علمي تقني ما من المدلول (المفهوم) نحو الدال(التسمية). فالمنطلقات الأساسية لعلم المصطلح تختلف عن

المطلقات الأساسية لعلم اللغة وفروعه النظرية، ولكنها تتفق مع الأهداف اللغوية التطبيقية. ويتضح ذلك في الجوانب التالية: [16]

– تنطلق المصطلحية من المفاهيم لتصل إلى المصطلحات على عكس علم اللغة.

– يختص علم المصطلح ببحث المفردات المحددة والمكتوبة دون المستويات اللسانية الأخرى.

– ينطلق البحث المصطلحي من مبدأ الآنية (التزامنية) Synchronique للتعبير عن مصطلحات الراهن؛ فهو علم يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويبحث لها عن مصطلحات دالة دون تقصي تاريخ كل مفهوم أو كل مصطلح. في حين يعتمد علم اللغة مجموعة من المناهج اللغوية التاريخية والمقارنة والتقابلية...

– يتجاوز علم المصطلح وصف الواقع بل يستهدف الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة؛ فهو ليس مجرد دراسة لغوية تسجيلية بل يحاول تكوين المصطلحات في إطار الاتفاق عليها.

– يتجاوز علم المصطلح الوصفية إلى المعيارية.

– علم المصطلح جزء من التنمية اللغوية، وإذا كانت الدراسات اللغوية تكتفي بوصف الوضع القائم، فإن علم المصطلح يحاول إيجاد الوسائل للوصول باللغات الوطنية إلى مستوى التعبير الكامل عن حضارة العصر وعلومه.

– يهتم بالكلمة المكتوبة على عكس البحث اللغوي الذي ينطلق أساسا من الصيغة المنطوقة.

– يقوم علم المصطلح بتحديد قيمة مكونات المصطلح، من أجل ضمان التوحيد المعياري للمصطلحات، وهو أمر لم يكن يهتم به علم اللغة.

3– علم المصطلح وعلم المفردات:

ينحدر علم المصطلح من صلب علم المعاجم الذي يهتم بمختلف الألفاظ ويبحث لها عن مفاهيم. بينما يتخصص علم المصطلح في مجال مفهومي معين ليبحث للمفاهيم عن تسميات.

4- علم المصطلح وعلم الترجمة:

إن العلاقة بين علم المصطلح والترجمة هي علاقة لزومية وأكيدة؛ لأن الترجمة هي عملية نقل للمصطلحات من لغة ثانية إلى لغة هدف. وهي عملية تتطلب مجموعة من الشروط تتعلق أساسا بطبيعة المصطلحات وضرورة توخي الدقة والعلمية في نقلها. ولعل من أهم هذه الشروط: [17]

* ضرورة إحاطة المترجم (المصطلحي) بخصائص اللغتين معا: الأصل والهدف.
* مراعاة ظروف صياغة المصطلح في اللغة الأصل.
* تحري الدقة عند ترجمة المصطلح وتجنب الغموض واللبس.
*عدم ارتجال المصطلح.

فعلم المصطلح لا ينطلق في بحوثه المصطلحية من فراغ، بقدر ما تتضافر جهود هذه العلوم لمواكبة التطور السريع الذي تشهده الساحة العلمية والأدبية واللغوية.

الإحالات:

1- توفيق الزيدي: تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية. مجلة علامات. المملكة العربية السعودية. مج: 02. ج:08. 1993. ص:179. 180.

[2]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. الدار العربية للكتاب. تونس. 1984. 1973. ص:22.

[3]- علي القاسمي: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:278.

[4]- ينظر: نفسه. ص:271.

- ينظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. منشورات الاختلاف. الجزائر. ط01. 2008. ص:28.

[6]- ينظر: ماريا تيريزا كابري: المصطلحية- النظرية والمنهجية والتطبيقات. ص: 08.

[7]- خالد الأشهب: المصطلح العربي- البنية والتمثيل. عالم الكتب الحديث. الأردن. ط01. 2011. ص:19.

[8]- محمود حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:16.

[9]- ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:267. 269.

[10]- القاسمي: علم المصطلح. ص:273.

11- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون. علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. 2005. فاس المغرب. ص:09.

[12]- القاسمي: علم المصطلح. ص:273.

[13]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:19. 20.

[14]- القاسمي: علم المصطلح. ص:273.

15- جواد سماعنة: الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء المصطلحية الحديثة. مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب. ع: 46. 1998. ص:47.

16- ينظر: محمود فهمي حجازي: الاسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:24- 27.

[17]- ينظر: سعيد خضراوي: الترجمة والمصطلح. مجلة المترجم. جامعة وهران. ع:02. 2001. ص:58.

الجهـود العربيــة القديمـة في المصطلحيـة

أدرك العرب القدامى أهمية المصطلحات ودورها في تحصيل مختلف العلوم؛ فقاموا بتدوين مختلف حقول المعرفة باللغة العربية بما فيها من مفردات وعبارات اصطلاحية على مدى عدة قرون بفضل بروز علماء مميزين؛ على غرار "الفيلسوف الكندي" المكنى بفيلسوف العرب صاحب "الرسالة في حدود الأشياء ورسومها"، التي تعد من أوائل معاجم المصطلحات العلمية باشتمالها على ثمانية وتسعين مصطلحا فلسفيا، أغلبها من أصل عربي. إضافة إلى الطبيب "أبو بكر الرازي" صاحب كتاب "الحاوي في الطب"، و"أبو حاتم أحمد بن الحمدان الرازي" مؤلف كتاب "الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، و"أبو نصر الفارابي" صاحب كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق"[1]...

وقد تزايد اهتمام العرب بالمصطلحات خلال القرن الرابع الهجري نتيجة ازدهار حركة الترجمة؛ حيث واجه القدماء من العرب عملية ترجمة العلوم من الأمم الأخرى (الفرس، اليونان، السريان...) فاهتموا بالمصطلح وآلياته، وبرعوا في وضع الكثير من مسميات المفاهيم الغريبة عن ثقافتهم.

و ألفوا في ذلك العديد من المؤلفات والرسائل والمعاجم. لعل أهمها أربعة كتب، هي:

1- مفاتيح العلوم للخوارزمي: الذي قدم فيه أهم المصطلحات وأدقها في عصره، موضحا استفادة العرب من اللغات الأجنبية في وضع المصطلحات. مع نسبه الألفاظ إلى اللغات التي أخذت منها، وتبيان قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم.

2- التعريفات للشريف الجرجاني: الذي أثبت فيه قدرته على تحديد المصطلح وتعريفه بدقة ووضوح.

3- الكليات لأبي البقاء الحسيني: وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ذكر فيه المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي، مبينا معنى المصطلح عند أهل علم أو فن بعينه.

4- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: وهو معجم في اصطلاحات العلوم المختلفة. كشف التهانوي في مقدمته عن أهمية المصطلح في العلوم بقوله:"إن أكثر ما يحتاج به في

العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا به إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلا ولا إلى فهمه دليلا"[2] .

وقد استعمل كثير من اللغويين العرب كلمة "اصطلاح"، على غرار "ابن جني" الذي تحدث في نظرية "نشأة اللغة" عن الاصطلاح والمواضعة، في مثل قوله:"هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هي تواضع واصطلاح". ويعني بالاصطلاح هنا الاتفاق. وقد جاء في "صبح الأعشى" لـ"لقلقشندي": علما أن معرفة المصطلح هي اللازم المحتم والمهم المقدم، لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه." [3] إدراكا لأهمية المصطلحات وأوليتها في المعرفة العلمية.

وقد عرف الشريف الجرجاني الاصطلاح بقوله:"عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه"[4]؛ فهو اتفاق على نقل اللفظ من اللغة العامة إلى لغة خاصة تحدد دلالته الجديدة. وهو ما جاء في تعريف أبي البقاء الكفوي له في قوله:"الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء. وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آحر لبيان المراد."[5]

ورادفوا كلمة (مصطلحات) بالعديد من المرادفات من طراز: اصطلاحات، وحدود، وتعريفات، ومفاتيح، وأوائل، وتعريفات، وكليات، وأسامي، وألقاب، ومفردات...

وكان الجاحظ من أوائل الذين أشاروا إلى العملية الاصطلاحية في التراث العربي في قوله:"وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع. ولذلك قالوا: الغرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذية والهوية وأشباه ذلك"[6]

ويعد علماء الحديث أول من استخدم هذه المفردة في عناوين مؤلفاتهم، على غرار" نحو الألفية في مصطلح الحديث" لـ"زين العراقي"، وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح الأثر" لـ"حافظ بن حجر العسقلاني"، وكتاب "الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية" لـ"أبي هشام أحمد بن حمدان الرازي"... وكانوا أول من أضاف كلمة "مصطلح" لكلمة "علم".

يقول جلال الدين السيوطي:"وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث فلم يدونه أحد في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى"[7].

- اهتمام العرب بالعلوم العلمية:

لقد كان ظهور الإسلام وانتشاره سببا في حدوث الاحتكاك بين مختلف الحضارات بفعل التواصل الثقافي الذي غذته حركة الترجمة والنقل عن الأمم الأخرى؛ "فمن المعلوم أن الإسلام لم ينتشر في فراغ، فالأمم التي اعتنقته أمم عريقة، عرفت حضارات شتى وثقافات متنوعة. لذلك فقد اتصل الإسلام بهذه الأمم جميعا واتصلت به، وأخذ منها وأعطاها. فعرف حضارة الهند وحكمة إيران وفلسفة اليونان وشريعة الرومان ورهبنة النصرانية ومذاهب التصوف، واختلط بأقوام تنوعت عقائدهم وتباينت مذاهبهم وتعددت أجناسهم وتشعبت آدابهم، ونتج عن ذلك كله مزاج فكري واجتماعي واقتصادي وروحي جديد، مما زاد في نضج العقل العربي، وهيأه لمزيد من البحث والتعمق." [8]

وكان التعمق في فهم القرآن الكريم للتعرف على أحكامه ونواهيه سببا في ظهور الكثير من العلوم الدينية التي جاءت بسيل من المفاهيم الدينية وضعت لها مسميات خاصة، استقل بها كل علم بمصطلحاته؛ فكان"للفقه مصطلحاته، وكذلك للتفسير والحديث وعلم الكلام..." [9]

وقد احتيج لضبط قواعد هذه العلوم إلى ضبط قواعد اللغة العربية فبرزت"مصطلحات علوم العربية كالصرف والنحو والبيان والبديع والمعاني والإعراب والبناء والمجاز والاستعارة والكناية وغيره." [10]

ففي علم النحو ظهرت مصطلحات من قبيل: الكلم، والاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والسكون، والحركات، والرفع، والنصب، والجزم...

وفي علم الصرف ظهرت مصطلحات: الأبنية، والأوزان، والميزان، والزيادة، والإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام، والحذف...

وفي علم المعاني: نجد مصطلحات مثل: البلاغة والفصاحة والمجاز.

وفي علم البيان: الاستعارة والكناية..

وفي علم البديع: السجع والطباق والجناس...

وفي علم العروض: ظهر مصطلح البحور الشعرية: الطويل والبسيط والكامل والمديد، ومصطلحات: الروي والقافية والعلل والزحاف...

وربما يعود الأمر في المصطلح المتخصص إلى سيبويه الذي يعد كتابه أول كتاب في النحو تضمن مصطلحات نحوية، مثلما يشكل معجم العين للخليل أول معجم لغوي تضمن عددا من المصطلحات البلاغية والنحوية.

وظهر موازاة مع هذه العلوم اللغوية مجموعة من العلوم برع فيها العرب على غرار الطب والكيمياء التي فرضت مصطلحات خاصة بها.

وقد استخدم المصطلح إجرائيا "ضمن العديد من الحقول المعرفية والمجالات المختلفة من ذلك التصوف والتاريخ، وصناعة الإنشاء وعلوم الحديث والقراءات وصناعة الشعر واللغة والمناظرة (الجدل) وقد كان رائجا خلال القرن الثامن الهجري على يد بعض الصوفية والمؤرخين وكتاب دواوين الإنشاء الذين سموا به بعض مؤلفاتهم وذكروه في ثنايا كتبهم." [11]

ويعتقد كثير من المؤرخين الغربيين أن كثيرا من المناهج والنظريات العلمية صناعة عربية؛ فقد سبق ابن النفيس السير وليام إلى اكتشاف الدورة الدموية الصغرى. وكتب الإدريسي والخازن عن قانون الجاذبية قبل نيوتن. وعرف الأطباء العرب الجراحة وعلم التشريح وعلم النفس منذ القديم ولهم في ذلك مصنفات ومصطلحات[12]. ولا شك أن اللغة العربية التي صنفت بها هذه العلوم على اختلافها كانت أداة طيعة لخلق وتوليد المصطلحات العلمية؛ فمفاتيح العلوم مصطلحاتها.

- **الترجمة ودورها في تحصيل المصطلحات:**

لقد صاحب الاهتمام بوضع المصطلحات حركة الترجمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل العلماء والحكام، حيث بلغت أوجها في العصر الأموي بتشجيع من خالد بن معاوية الذي ترجمت في عهده معظم الكتب في ذلك العصر. يقول ابن النديم واصفا جهوده في

تطوير الحركة العلمية وتشجيعه لها:"كان خالد فاضلا وله همة ومحبة للعلوم، وخطرت بباله الصنعة فأمر بإحضار جماعة من الفلاسفة اليونان ممن كان ينزل مدينة مصر، وقد تفصح بالعربية وأمر بنقل الكتب في الصنعة من اللسان اليوناني والقبطي إلى العربية، وكان هذا أول نقل في الإسلام من لغة إلى لغة"[13].

كما كان اهتمام العباسيين بالترجمة كبيرا ومحوريا خصوصا بعد تأسيس أبي جعفر المنصور لديوان الترجمة، الذي قام هارون الرشيد بتوسيعه بعد أن طلب من البيزنطيين تسليمه المخطوطات الإغريقية القديمة أيام فتح عمورية.

غير أن الترجمة "لم تنطلق انطلاقتها الجادة إلا في عهد المنصور الذي شجع المترجمين وأجزل لهم في العطاء، وازدهرت في عهد الرشيد، لكنها لم تبلغ ذروتها إلا في عصر المأمون الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء دار الحكمة ببغداد واستقدام علماء وباحثين أجانب عن العروبة والدين ليؤجرهم ويغريهم ماديا ومعنويا لترجمة ما كان شائعا من معارف ذلك العصر في الإغريق وبلاد فارس والهند." [14]

ولقد كان بيت الحكمة أفضل من وفر جميع الأدوات الضرورية للمترجم، ماجعل بغداد أكبر مراكز الترجمة آنذاك... وكل ذلك ساعد في ترجمة الكثير من الكتب والمؤلفات العلمية والفلسفية من اليونانية والفارسية والهندية. وذلك باتباع مجموعة من الخطوات، هي: [15]

- تحقيق النص الأصلي ونقد المصدر.
- ترجمته من قبل المترجم.
- عمل المحرر الذي ساعد المترجم.
- مراجعة الترجمة من قبل المراجع.

ومن أهم مترجمي ذلك العصر: ابن المقفع الذي قام بترجمة الأدب الفارسي، وحنين بن إسحاق الذي نقل عدة أعمال في الطب والفلسفة والرياضيات، وابن بطريق وإسحاق بن حنين وقوسطا بن لوقا.

ورغم أن الترجمة عملية شاقة وصعبة إلا أن العلماء العرب برعوا في نقل الكثير من المؤلفات الأجنبية بحرفية ودقة، وهذا يثبت أنهم لم يكونوا مجرد ناسخين، بل كانوا ناقلين مبدعين؛ عاينوا النصوص واحتكموا في ترجمتها إلى الحقيقة العلمية؛ فنقحوا الخاطئ وزادوا

على الناقص، وأثبتوا أن اللغة العربية قادرة على استيعاب المصطلحات ووضعها، ومرنة في احتواء الجديد من المفاهيم والمستجدات العلمية.

الإحالات:

1- ينظر: أسماء بن مالك: إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية. معجم المجيب لأحمد العايد نموذجا. مخطوط، جامعة تلمسان. الجزائر. كلية الآداب واللغات. شعبة ترجمة. (ماجيستير). 2014. ص: 25.

[2]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون. تحقيق: لطفي عبد البديع. القاهرة. 1963. ص:01.

3- أحمد بن علي القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. 1987.

[4]- الشريف الجرجاني: التعريفات. تحقيق إبراهيم الإبياري. دار الكتاب العربي. بيروت. ط1. 1998. ص:41.

[5]- أبو البقاء الكفوي: الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة. دمشق. 1992. ص:129.

[6].- الجاحظ: البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة . ط 3. ج 1. (د ت). ص 102

[7]- جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. تحقيق مركز الدراسات القرآنية، السعودية. ج01. ص:08.

8- محمد عبد الرحمن مرحبا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية. عويدات للنشر والطباعة. لبنان.ط01. 2000. ص:290.

9- وفاء كامل فايد: المجامع العربية وقضايا اللغة، من النشأة إلى أواخر القرن العشرين. عالم الكتب الحديث. (د. ط). 2004. ص: 140.

[10]- ابتسام محفوظ: مناهج بناء المصطلح في النقد العربي القديم. مجلة دراسات. مج:41. ج:03. ص853.

[11]- أسماء بن مالك: إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية. ص: 15.

[12] - ينظر: عبد العزيز المطاد:الأصول العربية الإسلامية لعلم المصطلح مجلة أقلام الإلكترونية.

[13] - شحادة الخوري: الترجمة قديما وحديثا. دار المعارف. سوسة. ط01. 1988. ص:31.

[14] - عبد الجليل مرتاض: اللسانيات العربية والترجمة. مجلة اللغة العربية. 2005. عدد:13. ص:93.

15- ينظر: جوئيل رضوان: موسوعة الترجمة. ترجمة محمد يحياتن. مخبر الممارسات اللغوية. الجزائر. جامعة تيزي وزو. ص:10.

الجهود العربية الحديثة في المصطلحية

تتمثل المصطلحية العربية الحديثة في"الدراسة الأكاديمية لمصطلحات العلوم والفنون والتقنيات المصوغة بالعربية، وكيفية بنائها إفرادا في هيئة تسميات عربية فصيحة تراعي مبادئ سلامة التكوين التي تقتضيها الأنساق الصوتية والصرفية والتركيبية للغة العربية، وجمعها في شكل مسارد ومدونات ومعاجم وقواميس وموسوعات وبنوك مصطلحية بهدف سد القصور الملاحظ في هذا المجال."[1]

وقد حدد عبد اللطيف عبيد مراحل لتطور المصطلح العربي في العصر الحديث في ثلاث محطات رئيسة، هي: [2]

– تمتد المرحلة الأولى من مطلع النهضة العربية الحديثة في بلاد الشام ومصر إلى غاية بداية الاحتلال الأجنبي.

وقد تميزت بنشاط كبير من قبل المختصين في المجال؛ بوضعهم مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية، واتباعهم مختلف آليات الوضع المصطلحي، وبخاصة العودة إلى التراث وإحيائه (النقل).

– وتمتد المرحلة الثانية من القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين، وهي بداية فترة التحرر والاستقلال في أغلب الأقطار العربية التي واجهت الاستعمار بالحفاظ على هويتها التي تشكل اللغة أولى ركائزها؛ وذلك بوضع المصطلحات العربية بديلا عن الوافد الأجنبي. وصاحب هذه الحركة النشيطة ظهور مجموعة من المعاجم المتخصصة، على غرار: معجم العلوم الطبية والطبيعية لمحمد شرف، ومعجم الألفاظ الزراعية لمحمد شهابي. إضافة إلى ظهور المجامع والهيئات العلمية واللغوية.

– وتمثل المرحلة الأخيرة الوقت الراهن الذي يشهد اهتماما بالغا بالدراسة المصطلحية؛ خاصة مع الجهود الجليلة التي تبذلها المجامع اللغوية والمجالس اللغوية والمنظمات الوطنية في وضع البدائل العربية ومحاولة توحيدها على مستوى الوطن العربي للقضاء على فوضى المصطلحات والتصدي للمصطلح الأجنبي.

ويمكن تصنيف الجهد العربي الحديث في مجال الاهتمام بالمصطلحات إلى صنفين: صنف نظري وآخر تطبيقي. وهو في الإطارين مجهود يتوزع بين ثلاثة أطراف رئيسة: فردية وجماعية ومؤسساتية.

أولا: الجهود الفردية والجماعية

وتشمل كل جهد فردي سواء تبلور في رسالة جامعية، أم في مقال مكتوب، أم في كتاب مطبوع... وقد بدأت الجهود بوضع مسارد المصطلحات لخواتيم الكتب العلمية، نحو:

قاموس طبي فرنساوي لمحمود البقلي / معجم الفيزياء للدكتور جميل الخاني / معجم الألفاظ والمصطلحات الفنية في فن الجراثيم للدكتور أحمد حمدي الخياط / معجم الألفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي...

وقد كانت بدايات الاهتمام بالمصطلحات ومحاولة توحيدها في مصر مع "رفاعة الطهطاوي" و"أحمد فارس الشدياق" ورفاقهما الذين كانت لديهم اتصالات مع الغرب أين نشطت حركة التأليف وترجمة الكتب الأجنبية[3].

ثم توالت الجهود المصطلحية في مختلف البلدان العربية وتنوعت من خلال نخبة من الباحثين أمثال: أمين معلوف، وأحمد عيسى، وخليل سعادة، ويعقوب صروف، وغيرهم.

وقد تنوعت الجهود المصطلحية الحديثة ضمن مجالين من الدرس؛ أحدهما ينصب على البحث النظري، والآخر يندرج في إطار مأسسة النظر في علم المصطلح.

وكان البحث في مشكلات المصطلح من أكثر المباحث التي أرقت الدارسين أمثال: تمام حسان، وعلي عبد الواحد وافي، ومحمد مندور، ومحمد رشاد الحمزاوي، وعلي القاسمي، وعبد السلام المسدي الذين أولى أهمية بالغة للمصطلح ودوره في ضبط العلوم. وقد لخص المسدي هذه الأهمية في قوله: "ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم من العلم مقام جهاز الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال، فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع"[4] .

ورغم الجهود الكبيرة التي قام بها هؤلاء المختصين في مجال البحث المصطلحي إلا أن عملهم الفردي تنقصه الدقة والموضوعية والشمول، ولذلك اتجه بعضهم إلى إنجاز أعمال ثنائية وثلاثية.

ثالثا: الجهود المؤسساتية (المجالس والمجامع والمنظمات)

أولا- جهود المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر[5]: يعد هذا المجلس هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية، تسعى إلى ترقية اللغة العربية بالجزائر واستعمالاتها.

أنشئ بموجب الأمر رقم 96/ 30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المتمم للقانون 91-05 المؤرخ في 16 جانفي 1991.

للمجلس نشاط معجمي مميز تمثل في معجمين تخصصين هامين، أحدهما للمصطلحات الإدارية، والآخر في العلوم الإنسانية (المبرق).

يصدر المجلس دوريا مجلة تهتم بقضايا اللغة العربية ومكانتها بين اللغات موسومة "مجلة اللغة العربية" وهي مجلة نصف سنوية محكمة، يكتب فيها كبار المختصين في حقل اللغويات، وفي مجال المصطلح وإشكالاته على وجه التحديد. كما تظهر هذه الجهود في شكل ندوات وتجمعات علمية ومواسم ثقافية وما إلى ذلك.

ثانيا- جهود المجامع اللغوية:

المجمع هو"مؤسسة يجتمع فيها ثلة من المفكرين للتباحث في تنمية اللغة أو الآداب أو العلوم أو الفنون"[6].

وقد ظهر العديد من المجامع العربية في القرن التاسع عشر (عصر النهضة العربية) غير أنها لم تدم طويلا لأسباب مختلفة، على غرار: المجمع اللغوي للوضع والتعريب بمصر، ومجمع دار الكتب بمصر، والمجمع اللبناني...

أما حاليا فهناك العديد من المجامع العربية الناشطة في اللغة العربية وقضاياها. يمكن التفصيل في جهودها المصطلحية فيما يلي:

2-1- مجمع اللغة العربية بدمشق:

تأسس عام 1919 لغرض تعريب الإدارة والتعليم في سوريا برئاسة "محمد كرد علي". وكان له دور كبير في تعريب مؤسسات الدولة وهيئاتها وتعريب التعليم وإنشاء المدارس الأولى في سوريا وجمع الآثار القديمة (المخطوطة والمطبوعة)[7].

ويمكن إبراز وجوه النشاط المصطلحي لهذا المجمع في النقاط التالية: [8]

- تعريب كل المصطلحات والمدارك الإدارية والأساسية.
- استعمال مصطلحات المجمع في كل المرافق الحيوية بالدولة.
- مراجعة المجمع لكل ما يؤلف من الكتب المدرسية بسوريا.
- إنشاء مجلة للبحث والتعارف وتصحيح الأخطاء.

ومن أهم الذين نشطوا في هذا المجمع: مصطفى الشهابي، رشاد الحمزاوي، عمر رضا، وآخرون. وهو من المجامع الريادية والسباقة إلى صون اللغة العربية، والتصدي لغزو المصطلحات الأجنبية، وذلك بجعلها لغة العلم والفن. "وقد كان هذا المجمع ولا يزال يمثل يقظة الشعور القومي اللغوي في بلاد الشام والعالم العربي، وكان إنشاؤه بمثابة الدعم الفكري اللغوي الذي عمل على وقف ذلك الغزو الأعجمي وحماية العربية منه." [9]

2-2- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

تم إنشاء مجمع اللغة العربية الملكي استنادا إلى المرسوم الصادر عام 1932، وكانت أولى جلساته في 1934، ثم صار اسمه مجمع فؤاد الأول للغة العربية، وغير بعد ثورة 1952 إلى مجمع اللغة العربية. وقد حدد مرسوم التأسيس أغراض المجمع في النقاط التالية: [10]

- المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها.
- القيام بوضع معجم تاريخي للغة العربية، ونشر أبحاث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها.
- البحث في كل ماله علاقة بتقدم اللغة العربية.

وقضى المرسوم المشار إليه في مادته الثالثة أن "يصدر المجمع مجلة تنشر فيها أبحاثه التاريخية، قوائم الألفاظ والتراكيب التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته"[11].

ويبذل المجمع جهودا في أربعة مجالات رئيسة، هي: [12]

- توليد المصطلحات العلمية والحضارية والتقنية.
- تيسير قواعد اللغة العربية.

– تصنيف المعاجم المتطورة: المعجم الوسيط، ومعجم ألفاظ القرآن، والمعجم الفلسفي، والمعجم الوجيز، والمعجم الكبير...

– إحياء التراث العربي: تحقيق مجموعة من نفائس مخطوطات التراث ونشرها: ديوان الأدب للفارابي، وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني...

وقد جهد المجمع منذ تأسيسه على "جمع المخطوطات النادرة، والتنقيب عليها في الخزائن العالمية والخصوصية، ونشر التراث العلمي العربي بعد تحقيقه وتنقيحه علاوة على وضع المصطلحات العلمية والتقنية التي تساعد العربية على أداء رسالتها المثلى في الجامعات والمؤسسات العلمية الدولية." [13]

2-3- المجمع العراقي:

تأسس المجمع العراقي بديلا عن لجنة التأليف والترجمة عام 1945، وكان من أهدافه الرئيسية التي تضمنها مرسوم إنشائه: [14]

– العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة.

– البحث والتأليف في آداب اللغة العربية، وفي تاريخ العرب والعراقيين ولغاتهم وعلومهم وحضارتهم.

– حفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة وإحياؤها بالطبع والنشر على أحدث الطرق العلمية.

– البحث في العلوم والفنون الحديثة وتشجيع الترجمة والتأليف فيها، وبث الروح العلمية في البلاد.

ولعل من أهم إنجازاته الفعلية في خدمة المصطلحات العربية: [15]

– تأسيس خزانة خاصة به تضم مطبوعاته وأمهات الكتب العربية والأجنبية ومخطوطات ووثائق نادرة.

– تنظيم مباريات في الترجمة والتأليف.

– إصدار مجلة تحتوي على مقالات ومحاضرات وتعليق على الكتب الأدبية والعلمية والقانونية واللغوية.

– بذله الرعاية للمصطلحات والعناية بها، وتوجيه مجهوده ونشاطه إلى توسيع أفقها وتثبيتها ونشرها بالنقل والتعريب والاشتقاق.

– نشر العديد من معاجم المصطلحات في علوم الفضاء والسكك الحديدية وعلم التربة والقانون الدستوري، وألفاظ الحضارة وغيرها.

وقد تتبع المجمع مجموعة من القواعد في وضع المصطلحات، يمكن إيجازها فيما يلي: [16]

– تفضيل المصطلح العربي على المعرب، وجعل التعريب آخر ما يلجأ إليه في وضع المصطلح.

– العودة إلى التراث للاستفادة من مخزون الألفاظ العربية القديمة المماتة.

– تجنب الألفاظ الغريبة أو المتداولة ذات المعاني الشائعة لئلا يلتبس المعنى اللغوي بدلالته الاصطلاحية.

– تجنب الغموض واللبس، وجعل لكل مصطلح أجنبي ذي مفهوم واحد مقابلا عربيا واحدا (مجانبة الترادف).

– تجنب استعمال اللفظ العربي الواحد لأكثر من دلالة اصطلاحية واحدة .

2-4- مجمع اللغة العربية الأردني: تأسس عام 1976 بديلا عن لجنة التعريب والترجمة والنشر في وزارة التربية والتعليم. ومن اهتماماته البارزة: [17]

– تعريب المصطلحات الأجنبية المستعملة في الإدارة ووضع المقابلات العربية لها.

– معالجة أسباب الضعف في اللغة العربية.

– توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون ووضع المعاجم.

– إحياء التراث الإسلامي في الفنون والآداب والعلوم.

– تشجيع التأليف والترجمة والنشر، وإنشاء مكتبة للمجمع.

– نشر المصطلحات الجديدة التي يتم توحيدها في اللغة العربية بمختلف الوسائل وتعميمها على وسائل الدولة.

– ترجمة الكتب العلمية الجامعية وفي طليعتها كتب الكيمياء والبيولوجيا والجيولوجيا والرياضيات والفيزياء. على أن تضم ملاحق بالمصطلحات الأجنبية ومقابلاتها العربية.

– إصدار مجلة دورية تعرف باسم مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.

وقد انطلق المجمع في وضع المصطلحات العلمية بمنهجية واضحة تظهر في ممارساته العلمية استنادا إلى المنطلقات التالية: [18]

– أن يكون المقابل العربي معبرا تعبيرا دقيقا عن المصطلح الأجنبي.

– أن يكون المقابل العربي معبرا عن الوظيفة التي يدل عليها المصطلح الأجنبي.

– أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي عربيا تراثيا كلما كان ذلك.

– أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو المصطلح الأجنبي مع تحوير يجعل له جرسا عربيا إذا أعيانا المقابل العربي(الدخيل).

– أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو نفسه إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علما(المعرب).

2– 5– المجمع الجزائري للغة العربية:

أنشئ بموجب مرسوم رئاسي سنة 1992 بغية الحفاظ على اللغة العربية وتنميتها بمواكبة مختلف الأهداف التي تسعى باقي المجامع العربية إلى تحقيقها.

ينشط من خلال مجلة نصف سنوية تحمل اسم المجمع (مجلة المجمع الجزائري للغة العربية) التي صدر عددها الأول عام 2005.

2– 6– اتحاد المجامع العربية:

يهدف اتحاد المجامع العربية إلى تنسيق العمل بين مختلف المجامع العربية، وتسهيل الاتصال بينها. وقد تشكل في بداياته من مجامع ثلاثة رائدة، هي: مجمع اللغة العربية بدمشق، والمجمع العراقي، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة. ثم انضمت إليه فيما بعد مجموعة من المجامع العربية التي تسعى المسعى نفسه.

ومن الأهداف الرئيسة لهذا الاتحاد: [19]

– تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وتراثها اللغوي.

– العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

عقد الاتحاد مجموعة من الندوات المهمة في مجموعة من العواصم العربية، على غرار: ندوة دمشق حول المصطلحات القانونية، وندوة بغداد حول المصطلحات النفطية، وندوة الجزائر حول تيسير تعليم اللغة العربية...

ثالثا- مكتب تنسيق التعريب بالرباط (الأليسكو):

أنشئ بموجب توصية من مؤتمر التعريب الأول المنعقد بالرباط سنة 1961. وهو مكتب عربي يعنى بتنسيق الجهود العربية في مجال تعريب المصطلحات العلمية الحديثة.وتتمثل مهامه في: [20]

- تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي.

- تتبع ما تنتهي إليه جهود المجامع والهيئات العلمية، وأنشطة العلماء والأدباء والمترجمين بما يمس قضايا المصطلح والتعريب.

- تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده، وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة.

- تتبع حركة التعريب وتطور اللغة العربية الحضارية والعلمية في الوطن العربي، بجمع الدراسات المتعلقة بهذا ونشرها أو التعريف بها.

- إعداد المشروعات المعجمية التي تقرها مؤتمرات التعريب وإصداره والإعداد لعقد الندوات والحلقات الدراسية في برامج المكتب.

- إنشاء قاعدة البيانات المصطلحية لتخزين المصطلحات وتصنيفها وتبادل المعلومات والمصطلحات مع البنوك المتخصصة في هذا المجال لغرض إعداد معجم موحد أو معاجم موسوعية بمداخل أجنبية.

- عقد المؤتمرات الدولية للتعريب.

- نشر الجهود العلمية في مجال التعريب.

ويعد هذا المكتب الجهة الأولى التي يقع على عاتقها عبء تجميع المصطلحات وإحصائها وتصنيفها وإعدادها للمراجعة والمناقشة والنشر. ويمكن تلخيص مهام المكتب في هذا المجال في النقاط التالية: [21]

- تجميع المصطلحات من مظانها المختلفة: من المجامع اللغوية والهيئات العلمية المتخصصة ومن الأفراد والكتب والمؤلفات ومساردها والمترجمات التي تصدر بالعربية وغير ذلك.

- تنسيق هذه المصطلحات وتصنيفها وتخزينها في الحاسوب.

– يعهد المكتب بهذه المصطلحات إلى لجان متخصصة لمراجعتها وتعديلها وتوحيدها.

– توزع هذه المصطلحات على المجامع اللغوية والهيئات العلمية والجامعات لمناقشتها وإقرارها وإعادتها إليه.

– ينظم المكتب هذه المصطلحات في مجموعات وينشرها في شكل معاجم متخصصة.

– للمكتب أن يشكل لجانا متخصصة لوضع عمل أو إتمامه أو تدقيق مشروع معجم.

الإحالات:

1 – خالد اليعبودي: طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي– الحدود والآفاق، جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات، AADIT، سويسرا، 2010، ص:07.

[2]– ينظر: عبد اللطيف عبيد: المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، مجلة التعريب، ص:66،70،71.

[3]– ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي. ص:154.

[4]– عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. ص:11.

[5]– ينظر: يوسف منصر: الجهود المصطلحية للمجلس الأعلى. مجلة أبوليوس. جامعة سوق أهراس. مجلد1. ع:01. 2008. ص: 47 وما بعدها.

[6]– علي القاسمي: علم المصطلح، أسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:243.

[7]– ينظر: نفسه، ص: 247.

[8]– ينظر: مجلة اللسان، ص:97.

[9]– محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقة في الوطن العربي. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت:1980 ص:223.

[10]– ينظر: القاسمي: علم المصطلح. ص:248.

[11]– محمود الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث. اتحاد الكتاب العرب. 1998. ص:134.

[12]– ينظر: القاسمي: علم المصطلح. ص: 248.

[13]– مجلة اللسان. ص:98.

[14]– علي القاسمي: علم المصطلح. ص:250.

[15]– مجلة اللسان العربي. ص:99.

[16]–ينظر: الزركان: الجهود اللغوية: ص:183.

[17]– ينظر القاسمي: علم المصطلح. ص:251.

[18]– ينظر الزركان: الجهود اللغوية. ص:197.

[19]– نفسه. ص:392

[20]–ينظر: علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية: ص:159.

[21]–ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح. ص:575.

الجهود الغربية في المصطلحية

ظهر الاهتمام بمجال المصطلحات كضرورة حتمية لمواجهة السيل الجارف من المفاهيم والمخترعات التي توالت مع التقدم الهائل في التقانات والعلوم بمختلف روافدها.

وكان أول ظهور لهذا العلم على يد كل من السوفييتي الروسي د. س لوتD.C.Lott والألماني فوستر Woster مؤسس المصطلحية الحديثة.

وقد نظر الدارسون المحدثون إلى هذا النمط من الدراسة نظرات مختلفة تتراوح بين العلم والدراسة ومعرفة المصطلحات. وكان أول ظهور لكلمة Terminologie"بالألمانية أولا بفضل كريستيان كوتفيرد دشوتز Christian Gotfried Schutz ليتم الإقرار بالصفة Terminologsch عام 1788، وبعد ذلك نجد في الإنجليزية أن Terminologie تنافس(Nomenclature) صنافة. وفي سنة 1801 تم استعمالTerminologie في اللغة الفرنسية لكن بمعنى سجالي وهو الإسراف في استعمال مصطلحات غير مفهومة"[1].

وقد ظهر علماء كثيرون اهتموا بالمصطلح وبقضاياه المتنوعة والمهمة، أمثال: كواديك Gouadac الذي يرى بأن علم المصطلح هو "العلم الذي يدرس المصطلحات وتكوينها واستعمالها ودلالاتها وتطورها وعلاقاتها بالعلم المدرك أو المتصور وهو مجموعة من التعيينات حيث يكون مجال الاستعمال محدودا أو خاصا"[2] .

وفلبرFelber الذي اهتم بالعمل المصطلحي"بشقيه العلمي والتنظيمي، والتقييس المصطلحي، وما يتضمنه من توحيد المبادئ والطرائق المصطلحية، وإعداد المواصفات المصطلحية والتوثيق المصطلحي." [3]

ويمكن تتبع جهود الغرب في مجال الدراسة المصطلحية ضمن ما يعرف بـ"**مدارس المصطلح** الحديث"، التي تبنت مجموعة من الآراء والمبادئ يمكن رصدها في الآتي:.

مـــــــدارس المصطلـــــح:

1- مدرسة فيينا(الألمانية- النمساوية)

تستوحي هذه المدرسة توجهها العام من نظرية مؤسسها المهندس النمساوي فوستر التي عرضها في أطروحته الموسومة "التقييس الدولي للغة التقنية"، من خلال تبني اتجاه فلسفي ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتصال لصيقة بطبيعة المفاهيم. وهو الأمر الذي

يستدعي ضرورة أن ينطلق البحث المصطلحي "من دراسة تلك المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، وخصائصها، ووصفها، وتعريفها، ثم صياغة المصطلحات التي تعبر عنها، وتنميط المفاهيم والمصطلحات وتدويلها." [4]

وعموما يمكن إجمال التصور العام لهذه المدرسة في المبادئ التالية: [5]

– النسق المفهومي نسق جوهري في مصطلحات كل علم. لذا يأتي تصنيف المفاهيم بعد تصنيف المصطلحات.

– النسق المفهومي نسق منطقي تخضع فيه المفاهيم لتسلسل بنيوي. ما يجعل الدراسة المصطلحية جزءا لا يتجزأ من الدراسة المنطقية والوجودية.

– الدلالة الأحادية خاصية أساسية في المصطلح. ما يعني رفض ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي.

– التعريف أساسي في النسق المصطلحي، لأنه يحصر خصائص المفهوم ويعينها على طريقة التعريف المصطلحي.

– التوثيق شق ضروري لكل عمل مصطلحي.

ومن أشهر رواد هذه المدرسة: دهلبرك، وويرزيك، وهوفمان.

2– المدرسة السوفياتية:

تأسست هذه المدرسة في بدايات ثلاثينيات القرن العشرين، على يد المهندسين الروسيين: شابلجين Capelgin ولوط Lotte، و"تنتهج اتجاها موضوعيا يضع، في مركز الثقل، المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الأخرى، وكذلك المطابقة بين المفهوم والمصطلح، وتخصيص المصطلحات للمفاهيم." [6]

ومن الثوابت المركزية لهذه المدرسة، مايلي: [7]

– علم المصطلح تخصص معرفي تطبيقي من حيث كونه يبحث عن حلول لمشاكل تتصل بممارسة فعل الاصطلاح في المجالات العلمية والتقنية، ومن أهمها مشكل توحيد المصطلحات ومشكل التوليد.

– موضوع علم المصطلح ذو طابع لغوي، ومن هنا فإن الحلول الممكنة لمشاكل المصطلح يجب أن تكون حلولا لسانية. وهذا يقلص من أهمية البعد الفلسفي.

– وجوب العناية في أي عمل مصطلحي بتعيين المصطلح ومميزاته، وتعريف المفهوم، وتمييز النسق المصطلحي عن مدونة المصطلحات.

– يجب مراعاة الاعتبارات الاجتماعية– اللسانية في التوحيد المصطلحي.

ومن أبرز أعلام هذه المدرسة: كندلكي ودريزن...

3– مدرسة براغ:

تقوم هذه المدرسة على آراء مدرسة براغ اللسانية الوظيفية التي أرسى دعائمها الأولى العالم السويسري فرديناند دي سوسير De Saussure. وتتبنى هذه المدرسة المصطلحية "توجها لسانيا قائما على الفكرة القائلة إن المصطلحات تشكل جزءا أو قطاعا خاصا من ألفاظ اللغة، ولهذا فإن البحث في ظاهرة المصطلحات لا بد أن يستخدم وسائل لسانية بما فيها الوسائل المعجمية." [8]

4– المدرسة الفرنسية:

نشأت المدرسة الفرنسية في السبعينات من القرن العشرين على يد مجموعة من العلماء أبرزهم: فلبار وراي ودوبوف ودوبيسي، الذين اهتموا في أعمالهم "بالاشتقاق المصطلحي وكيفية توليده وتعريفه وقياسه معتمدين في ذلك على مفهوم الحقل الدلالي قصد البحث في كيفية التصنيف المصطلحي وفق هذه الحقول وضبط التعريف المناسب لكل مصطلح داخل نسقه المعرفي الخاص." [9]

وقد ظهرت أولى ملامح هذه المدرسة مع الأعمال الرائدة للساني الفرنسي كبلير الذي يغلب على أعماله الطابع اللساني والاجتماعي. ويمكن إجمال أهم ما ترتكز عليه الممارسة المصطلحية في المدرسة الفرنسية في النقاط التالية: [10]

– إنشاء نظرية للاشتقاق المعجمي خاصة بتوليد المصطلح.

– البحث في دلالة الحقول للكشف عن الآليات المساعدة على وضع تصور قد يساهم في تصنيف المصطلحات داخل أنساقها.

– الاشتغال بخصائص التعريف المصطلحي في ضوء تعدد أنماطه.

5– المدرسة البريطانية:

نشأت المدرسة البريطانية في النصف الثاني من القرن العشرين كغيرها من المدارس الأوروبية. وجمعت في بحوثها بين التنظير والتطبيق؛ "فركزت في أعمالها على قضايا

التفريق بين المصطلح والكلمة والتمييز بين اللغة الخاصة واللغة العامة، واتجهت نحو تكوين البنوك المصطلحية، ووضع قواعد تعليمية المصطلحية والبحث في كيفية تشكل بنية المصطلح." [11]

ويمكن حصر هذه الاهتمامات في النقاط التالية: [12]

– الاهتمام بأشكال الفروق بين المصطلحات وغيرها من كلمات اللغة العامة على جميع المستويات اللغوية، الدلالية والصرفية غلى وجه خاص.

– البحث في أنساق تصنيف المفاهيم.

– تطوير شبكات البنوك المصطلحية.

ومن أبرز أعلام هذه المدرسة ساجرSager.

6– المدرسة البلجيكية:

نشأت بدورها في النصف الثاني من القرن العشرين، وتميزت بنظرتها الشمولية بجمعها بين المصطلحية والترجمة العامة والترجمة الفورية، واهتمامها بجميع مجالات المعرفة العلمية والإنسانية، ومعالجتها لقضايا المصطلح من زوايا بحثية متعددة، "وخاصة قضايا الترجمة الثنائية اللغة أو متعددة اللغات معتمدة في ذلك على علوم الإعلامية ومستفيدة منها في المعالجة الآلية لقضايا المصطلحية ودورها في تطوير اللغات وتسهيل التواصل بينها. فأنشأت معهدا عاليا للمترجمين والمترجمين الفوريينISTI تولى الاهتمام بالبحوث المتصلة بقضايا المصطلحية وعلاقتها بالتعدد اللساني الموجود بالبلد." [13]

مراكـــــــز البحوث في المصطلحية:

يعد العلماء النمساويون والجيكوسلوفاكيون والسوفييت أول المهتمين بالدراسة المصطلحية، ثم توالت أسماء لباحثين من جميع أنحاء العالم انصبت اهتماماتهم حول النظرية المصطلحية ضمن مراكز ومعاهد، لعل أهمها: [14]

1– في النمسا:

كان لمركز البحث الذي أسسه الأستاذ فيستر Wuster في مدينة فيزلبورغ بالنمسا، دورا كبيرا في انطلاقة البحث المصطلحي وانتشاره.

وقد أجريت في هذا المركز بحوث متعددة من أهمها البحثان اللذان أجراهما فيستر، الأول بعنوان"التعبير عن عالم الإنسان بالكلمات"، والثاني بعنوان"تصنيف الذوات والمفاهيم".

والمركز مجهز بمكتبة كبيرة متخصصة في المصطلحات.

2- في فرنسا:

ظهرت كثير من المؤسسات الرسمية في فرنسا اهتمت بمجال البحث في حقل المصطلحات، منها: الجمعية الفرنسية للتوحيد المعياري، واللجنة الفرنسية لدراسة المصطلحات التقنية، ومركز دراسات اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة، والجمعية الفرنسية للمترجمين، وأكاديمية العلوم الفرنسية...

3- في روسيا:

كان تعدد القوميات في روسيا من أسباب الاهتمام بالمصطلحية وأبحاثها. وقد ظهرت مجموعة من المؤسسات الرسمية التي اضطلعت بهذا البحث منها: أكاديمية العلوم السوفييتية التي أسست لجنة للمصطلحات العلمية والتقنية كان من مهامها القيام بأبحاث في النظرية العامة للمصطلحية، توج بإصدارها سنة 1961 "دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية". كما نظمت الأكاديمية مؤتمرين عالميين حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح.

4- في الجمهورية الجيكية:

تعد مدرسة براغ من رواد المدارس الفكرية واللغوية التي انبثقت عنها أبحاث مهمة في المصطلحية التي صارت تدرس في الجامعات الجيكية مقياسا مستقلا وأساسيا في المنهاج. تعقد لأجله ندوات وتطرح دراسات، لعل من أهمها تلك التي نظمتها كلية الزراعة في براغ وصدرت عنها سلسلة من الدراسات المصطلحية خلال الأعوام: 1966، 1971، 1972.

5- في كندا:

كانت الازدواجية اللغوية في كندا بين الإنجليزية والفرنسية حافزا قويا للإقبال على الأبحاث العلمية في الترجمة وعلم المصطلح. وكانت كندا من أوائل الدول التي بادرت إلى إنشاء بنك للمصطلحات، وعقد عديد المؤتمرات الدولية لبحث قضايا علم المصطلح

ومشكلاته. وبادرت عام 1973 إلى إصدار دورية متخصصة في المصطلحية عنوانها(الوقائع المصطلحية).

الإحالات:

[1]– خالد الأشهب: المصطلح العربي– البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط01، 2011، ص:19.

[2]– نفسه، ص:20.

[3]– مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص:23.

[4]– علي القاسمي: علم المصطلح. أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:271.

[5]– ينظر. علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص:07

[6]– القاسمي: علم المصطلح. ص:272.

[7] – ينظر: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية. ص:07، 08.

[8]– القاسمي: علم المصطلح. ص:271.

[9]– خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسسيس المفهوم. ص:46.

[10]– علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية. ص:08. 09.

[11]– خليفة الميساوي: المصطلح اللساني. ص:47.

[12]– علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية. ص: 09.

[13]– خليفة الميساوي: المصطلح اللساني. ص:47. 48.

[14]– ينظر. القاسمي: علم المصطلح. ص:274. 275..

المصطلحية وصناعة المعاجم

رأينا في المحاضرات السابقة أن المصطلحية هي علم خاص يشمل مجالين متكافئين من البحث هما: علم المصطلح بحدوده النظرية، وعلم صناعة المصطلح بإجراءاته التطبيقية. وهي علم ينطلق من المفاهيم (المدلولات) لوضع الدوال والتأسيس لها، في مقابل علم آخر علم ينطلق من الدوال لتحديد المفاهيم، هو: المعجمية بشقيه النظري(علم المعاجم) والتطبيقي(علم صناعة المعاجم).

وقبل التطرق إلى العلاقة التي تربط المصطلحية بالمعجمية، ينبغي التعريف بهذه الأخيرة بجانبيها النظري والتطبيقي لمعرفة حدود كل منهما، ومدى صلته بنظيره في مجال المصطلحية.

المعجمية: علم المعاجم/ علم صناعة المعاجم:

علم المعاجم: هو علم يهتم بـ"دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة، أو في عدد من اللغات. ويهتم من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ وأبنيتها ودلالاتها المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدد المعنى"[1] .

علم صناعة المعجم: علم صناعة المعاجم أو فن صناعة المعاجم هي المقابل العربي لمصطلح Lexicographie الذي يعد الشق التطبيقي من المعجمية، باشتماله خمس إجراءات عملية، هي:" جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد ثم نشر الناتج النهائي. وهذا الناتج هو المعجم أو القاموس"[2].

غير أن بعض الدارسين لم يستقروا على هذه التسمية بل قابلوا المصطلح الأجنبي بتسميات كثيرة على غرار (معجمية) التي استعملها محمد رشاد الحمزاوي للدلالة على صناعة المعجم، في قوله: "المعجمية نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتلقينية والثقافية والحضارية، الاقتصادية والاجتماعية"[3].

وقد قابل محند الركيك مصطلح "صناعة المعاجم" بمصطلح "قاموسية" التي قسمها قسمين؛ قسم نظري يعنى بالأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، الذي ينطلق منها كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي أو التطبيقي؛ فهي عنده تعني الصناعة أو التقنية المنتهجة لإعداد القواميس[4].

والحقيقة أن السند النظري في العمل المعجمي يندرج في إطار علم المعاجم، بينما يتمثل الإجراء التطبيقي فيه، في علم صناعة المعاجم. وتلاقي الطرفين يتوج بإعداد المعجم.

وهذا الوضوح في تحديد مجال العلمين لم يمنع من وقوع تداخل كبير بينهما، حتى بين كبار المتخصصين في المجال؛ وقد بلور أحمد مختار عمر وجهات نظر الدارسين والمتخصصين بعودته إلى موسوعات علم اللغة، ومعاجم مصطلحاته في ما يأتي: [5]

1- يرى هاتمان أن lexicography يتضمن:

* الجانب النظري، أومجموعة الأسس النظرية التي تحكم العمل المعجمي.
* الجانب التطبيقي، أو عملية تأليف المعاجم.

2- وتحدد موسوعة اللغة وعلم اللغة مفهوم lexicography بأن الأخير يتعلق بدراسة المفردات من حيث اشتقاقها ودلالتها.

3- وسعت الموسوعة العالمية لعلم اللغة مفهوم lexicography ليشمل عملية التخطيط والتأليف للأعمال المرجعية المرتبة على المداخل، مثل المعاجم، والمكانز، والمسارد، والفهارس، وإرشادات الاستعمال التي تعطي معلومات عن مفردات لغة ما أو مجموعة من اللغات.

4- أدخل بو سفانسين في مفهوم lexicography- إلى جانب تأليف المعاجم وإنتاجها- ما يلي:

* التأليف عن المعاجم وليس التأليف فيها.
* الحديث عن النظريات والمناهج التي تعد الأساس لهذا النشاط.

بينما يتعامل lexicology مع دراسة المفردات وتركيباتها ودلالاتها.

وقد اختلفت المقابلات العربية للمصطلحين على النحو التالي:

المصطلح	العايد	بعلبكي	المعجم الموحد	المسدي	الخولي	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث	حلمي خليل	الودغيري
Lexicography	المعاجمية	صناعة المعاجم	صناعة المعاجم معجمات	قاموسية	صناعة المعاجم	صناعة المعاجم	علم المعاجم علم المعاجم التطبيقي فن صناعة المعاجم	علم الصناعة القاموسية
Lexicology	المعجمية	علم المفردات	دراسة المفردات علم متن اللغة	معجمية	علم المفردات	دراسة المفردات	علم المعاجم النظري	علم المعجم علم دراسة الألفاظ

غير أننا في ظل فوضى هذه المصطلحات نذهب مذهب علي القاسمي الذي يرى بأن المعجمية هي مجال علمي عام يتفرع عنه علمان اثنان، هما: علم المعاجم وهو الأساس النظري للصناعة المعجمية وعلم صناعة المعاجم، الذي يمثل فعل الإنجاز والتطبيق.

العلاقة بين المصطلحية والمعجمية:

تعد الكلمة محور اهتمام كل من المعجمية والمصطلحية، غير أن لكل منهما نظرة خاصة لهذه الوحدة الإفرادية؛ فالكلمة في المعجم عامة ومتعددة ومفتوحة الدلالة، وهي في الاصطلاح خاصة ومحددة ودلالتها وحيدة في مجالها.

ورغم وجود بعض نقاط الالتقاء بين العلمين إلا أن هناك اختلافات تقتضيها طبيعة البحث في كل منهما؛ حيث" تلتقي المصطلحية مع المعجمية في نطاق الآليات التطبيقية التي تعتني بالتسمية مثل التوليد والاشتقاق، وصناعة المعجم، وجمع المدونة. غير أنهما يختلفان في الأهداف النظرية فالمعجمية تهتم بالمعجم العام، وتسمية الأشياء العامة التي تدخل في لغة التواصل العادي. بينما تهتم المصطلحية بتسمية المتصورات، التي ترتكز على ضبط المصطلحات، وتعتمد على وجود لغة خاصة ضمن ميدان علمي مختص وكذلك إلماما بمبادئ اللسانيات"[6].

وهذا يعني أن "نقطة التلاقي بين المصطلحية والمعجمية كعلمين قائمين بذاتهما، كائن في الجانب التطبيقي الذي يهتم بالتسمية، أما نقطة الاختلاف فتكمن في الجانب النظري، والأهداف المرجوة منه؛ كون أن المعجمية تهتم بالتسميات العامة في المعجم بينما تهتم المصطلحية بالتخصص الدقيق في هذه التسميات، فتعمد إلى الضبط والتنقيح والتنقيب في مجالها الخاص بها." [7]

إن العلاقة بين العلمين هي علاقة العام بالخاص؛ فالمصطلحية تصور خاص من المعجمية في تمثلها الشامل والعام للمفردات؛ ذلك أن "المعجميات تتناول على الخصوص الشطر من المعجم الذي يتشارك فيه متكلموا لغة ما، من غير التمييز بين التخصصات فهي تنتقل من المبنى إلى المعنى، والهدف المتوخى هو إتاحة أداة مرجعية صالحة لكل الاستعمالات الاعتيادية للغة. أما المصطلحيات فهي تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما، منتقلة من المعنى إلى المبنى، وغالبا ما تشمل المصطلحات المتخصصة، فتسعى إلى

تصحيحها بأن تحدد تحديدا واضحا الميادين الرئيسية أو الفرعية المتخصصة، حيث تكون العلاقات بين المفاهيم عاملا حاسما لبيان معنى كل منها"[8].

ويمكن توضيح ذلك بالمخطط التالي:

الإحالات:

[1]– علي القاسمي: علم المصطلح وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط03، 1974، ص:03.

[2]– نفسه. ص:20.

3– محمد رشاد الحمزاوي: المعجمية مقدمة نظرية/ مصطلحاتها ومفاهيمها. مركز النشر الجامعي. تونس. 2004. ص:275.

[4]– ينظر: محند الركيك: المعجمية التفسيرية التأليفية (مدخل نظري). مطبعة فاس. المغرب. 2000. ص:06.

[5]– أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث. عالم الكتب الحديث. مصر. ط01. 2005. ص:20

[6]– خليفة الموساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص:41.

[7]– كاهنة محيوت: النظرية المعجمية الحديثة في فكر علي القاسمي. منشورات مخبر الممارسات اللغوية. الجزائر.2015. ص:52.

[8]– محمد الديداوي الترجمة والتواصل المركز الثقافي العربي. المغرب. ط01. 2000. ص: 48.

الترجمـــــــــــة

المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة ترجمة:

اختلف الباحثون في أصل كلمة Traduction؛ فربطوها تارة بالجذر اللاتيني Traducere بمعنى مرر، وأرجعوها طورا إلى أصول مشتقة من الجذر Tradurre بحكم انتشار الحركة الترجمية في إيطاليا.

وهو الاختلاف نفسه الذي وقع فيه اللغويون العرب بردهم الكلمة تارة إلى الأصل العربي (رجم) وتارة إلى الكلمة المعربة (ترجم)؛ حيث تعرض الأقدمون إلى مادة "ترجمة" وشرحها أكثرهم بأنها نقل وتفسير. واختلفوا في أصلها فيما إذا كانت عربية أو معربة. ومن الذين رأوها عربية الفيروز أبادي، ومرتضى الزبيدي، وابن منظور الذي يعرفها بقوله:" يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى أخرى والشخص يسمى الترجمان، وهو الذي يفسر الكلام"[1].

ومهما كان أصل الكلمة فإن للترجمة عدة معان، هي: [2]

أ- التفسير والتأويل: أي شرح كلمة ، وتوضيح معناها.

ب- تفسير لغة بلغة ثانية، فيقال: ترجم كلامه إذا فسره.

ج- السيرة: حيث تطلق على ما يكتب عن حياة رجل ما وسيرته الذاتية والعلمية.

د- إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها بخلاف التفسير وهو المقصود في عملية وضع المصطلحات.

وقد لقي المعنى الاصطلاحي لمصطلح "ترجمة" الإشكال نفسه في تعدد مفاهيمه بتعدد زوايا النظر ومجال البحث. وقد وضع موريس بارنييه ثلاثة معان لمصطلح ترجمة، هي: [3]

1- النتيجة: أي المنتوج النهائي حيث إن النص المترجم هو نتيجة.

2- العملية: أي كيف يترجم وهذا يعني بأن إعادة الصياغة الذهنية تعني ترجمة.

3- المقارنة: أي موازنة نظامين لغويين حيث يمثل المشبه والمشبه به (طرفا التشبيه) ترجمة.

والأصل في ترجمة المصطلحات هو ترجمة دلالتها، لأن المراد هنا هو "نقل معنى كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللغوية"[4]. وهذا يعني أن ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية هي آلية تعتمد أساسا على نقل المصطلح بمفهومه

لا بتسميته، وهي بالتالي قريبة إلى الوضع لا إلى المحاكاة، لأن المترجم ينتقي من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي، مما هو متاح له من مصطلحات المعجم العربي المفتوح.

- **أنواع الترجمة:**

تتعدد أنواع الترجمات بتعدد نمطية النصوص وخصوصية المتلقي؛ فهناك الترجمة التحريرية والترجمة الشفاهية، وهناك الترجمة الأدبية والترجمة العلمية، وهناك الترجمة الحرفية وترجمة المعنى، وهناك الترجمة التعاقبية والترجمة الفورية...

ويعنينا في ترجمة المصطلحات مراعاة العلمية والتعامل مع المصطلح بدقة وموضوعية ومباشرة بالبعد عن الجماليات والمجاز.

الترجمة الحرفية وترجمة المعنى:

ميز "ممدوح خسارة" بين هذين النمطين من الترجمة في قوله :"ترجمة الكلمة بمعناها اللغوي هو ما يسمى بـ "الترجمة الحرفية"، وترجمتها بمعناها الاستعمالي الاصطلاحي هو ما نسميه بـ"الترجمة بالمعنى"[5].

يرى "خسارة" أن المترجم لا ينقل اللفظ بقدر ما ينقل الدلالة، وهو بذلك ينتصر لترجمة المعنى الاستعمالي على حساب ترجمة المعنى اللغوي لاستحالة تطابق المعنيين. يقول:" إننا لا نذهب إلى إمكانية الترجمة الحرفية في ميدان المصطلحات، لأنه يبعد أن يتطابق المعنيان اللغوي والاصطلاحي لكلمة ما، فحد المصطلح(...) هو أنه لفظ خرج عن مدلوله اللغوي إلى مدلول آخر متفق عليه، ولو لم يخرج عن معناه الأصلي لبقي في عداد المفردات العامة، ولما عد مصطلحا"[6].

وهذا يعني أن ترجمة المصطلح ترتكز على ترجمة التصورات والمفاهيم لا على ترجمة التسميات؛ "فهي نقل للمتصور في ثوب لغوي جديد للتعبير عن مفهوم في لباس اصطلاحي جديد مقيد بالحقل العلمي ومتصل بالتواصل المعرفي بين أصحاب الاختصاص"[7].

غير أنه بقدر ما تمثل الترجمة نقلا للمعنى فإنها لا يجب أن تغفل الشكل، لأنه لا يمكن الفصل بين المتلازمين. وأي تغيير في أحدهما يستلزم تغييرا في الآخر؛ فالترجمة" تقتضي نقل المعنى الدلالي للنص من لغة الأصل إلى لغة النقل، حيث يتغير شكل الدلالة، وينتقل

معه المعنى بوصفه عاملا سابق على الكتابة واللغة"[8]. وهذا يقتضي بالضرورة معرفة شاملة لخصائص اللغتين: الأصل والهدف.

أساليب الترجمة:

يرى رشاد الحمزاوي أن مختلف المترجمات في اللغة العربية تعتمد الأساليب التالية: [9]

1- **الترجمة المباشرة:** ونعني بها النقل من لغة مترجم منها إلى لغة مترجم إليها سواء لتوافق بنيوي أو اصطلاحي كما هو الشأن بين اللغات الهندو أوروبية. غير أن هذا التوافق غير موجود مع اللغة العربية، بسبب "ثغرات وفراغات توجد في اللغة المترجم إليها فينتج عن ذلك تشوشي في مستوى المعجم"[10].

ومن أمثلتها:

الصوت المنطوق:Allophone

الانزياح:Codage

وظيفة مرجعية:Fonction dénotation

وتشمل الترجمة المباشرة:

* **الاستعارة (التعريب):** وتعني" النقل الحرفي للمصطلحات وإدخالها في اللغة المترجم إليها لسد الفجوة"[11].

بمعنى أن اللغة المترجم إليها لا يمكنها التعبير عن تلك المفردات بالدقة نفسها التي تمنحها لها المصطلحات في اللغة الأصل. ومثال ذلك:

السيميولوجيا:Sémiologie

المورفولوجيا:Morphologie

الفونيم:Phonème

* **النسخ:** ويعني إدخال استعمال جديد (قد يبدو غريبا) إلى اللغة المترجم إليها، وهو نوع من التعريب (استعارة خاصة). ومثال ذلك:

بروتوكول:Protocol

* التضخيم: هو استعمال عدد من الكلمات في اللغة المترجم إليها أكثر منها في اللغة الأصل. مثل:

آلة حاسبة:Calculatrice

علم المنطق العام:Logique générale

* **التحشية:** هي مثل التضخيم مع زيادة في عدد الكلمات، مثل:

علم وظائف الأصوات:Phonologie

2- الترجمة الجانبية: وهي بخلاف الترجمة المباشرة، وتشمل: [12]

* **التكافؤ:** وهو التعبير عن مصطلح اللغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف يكافئه في المعنى. نحو:

إشباع الحركات:Allongement logique

أشباه أصوات اللين:Semi-voyelles

* **المؤالفة:** هي اعتماد مقابل خاص من لغة ما لتأدية معنى خاص بلغة أخرى(كالاقتباس من التراث مثلا)، نحو:

مصدر :Infinitif

هاتف:Telephone

***التحوير:** يفيد التجديد والقطيعة بين المفاهيم القديمة والحديثة؛ بمعنى تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة، وتضمينها المعنى الاصطلاحي الجديد. مثل:

محور الاختيار :Axe Paradigmatique

علاقات ركنية:Axe Syntagmatique

صور المصطلح العربي المترجم:

1- المصطلح الموصوف: الذي يتكون من موصوف وصفة أو أكثر. ومن أمثلته:

التدرج المحوري:Progression thématique

الوحدات الترميزية الدنيا:Unités de codage minimum

2- المصطلح الإضافي: ويتكون من مضاف ومضاف إليه أو أكثر. ومن أمثلته:

علم الأصوات:Phonétique

تحليل البنيات اللسانية:Analyse des structures linguistique

3- المصطلح المقيد بحرف: قد تتقيد المصطلحات بحروف وأدوات(العطف، الجر...)، كما في:

الاتساق والانسجام: Cohérence et Cohesion

قواعد التداول على الكلام:Tours de parole

4- المصطلح المقيد بالسوابق واللواحق: نحو:

تعدد المعنى:Polysemie

إن العلاقة بين الترجمة والمصطلح هي علاقة وثيقة ولزومية؛ فالمترجم بحاجة إلى الإلمام بكل ما يتعلق من معلومات حول خصوصيات المصطلح ومجال وضعه، تماما مثلما يلم المصطلحي بآليات الترجمة وأصولها. وكلاهما ملزمان بتحقيق مجموعة من المعايير للنجاح في مهمتهما. وهذه المعايير هي بمثابة شروط لتحقق عمليتي الاصطلاح والترجمة، وتشمل:

- إتقان اللغة الأصل واللغة المنقول إليها.
- الثقافة الموسوعية والإلمام بكل المعارف والفنون.
- الإلمام بطبيعة الموضوع المراد ترجمته.
- ضرورة توفر الخبرات الملائمة لتسهيل العمل.
- مواكبة كل المستجدات العلمية والفنية.

الإحالات:

[1]-ابن منظور. لسان العرب.مادة ر ج م.

2- ينظر: جودي مرداسي: محاضرات في علم المصطلحات: آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية. محاضرات مقدمة لطلبة الماستر. كلية الأدب. 2016/2015.

[3]- ينظر: خديجة هناء ساحلي: نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية. ص:48. 49.

[4]- حامد قنيبي: المعاجم والمصطلحات. الدار السعودية للنشر والتوزيع. جدة. ط01. 2000. ص:136.

[5]- ممدوح خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية.دار الفكر. 2008. ص:40.

[6]- نفسه. ص:41.

[7]- خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم. منشورات الاختلاف. دار الأمان. الرباط. ص:75. 76.

[8]- رشيد برهون: الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة. مجلة عالم الفكر. ع:01. مج: 31. 2002. ص:171.

9- محمد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة. مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب. الرباط. مج:18. ج:1. ص:78.

10- محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1986. ص:53.

[11]- محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة. المركز الثقافي العربي. لبنان. 2006. ص:89.

[12]- محمد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة. ص:78.

آليات صناعة المصطلح

الاقتـــــــراض

الاقتراض ظاهرة لغوية تنمي الثروة المفرداتية للغة، وتساعدها على الانفتاح على باقي اللغات، والمعارف والنشاطات الإنسانية. يقول إبراهيم أنيس مبرزا دور الاقتراض اللغوي في توليد المصطلحات:"يؤدي الاحتكاك المباشر وغير المباشر بين الشعوب ولغاتها إلى انتقال مفردات من لغة لأخرى. فاللغة العربية شهدت عبر تاريخها الطويل وما تزال تشهد دخول مفردات وألفاظ ومصطلحات عديدة من لغات الشعوب المجاورة والبعيدة كالفارسية والتركية والإنجليزية والفرنسية. ويعرف هذا الانتقال للمفردات من لغة لأخرى بالاقتراض المعجمي أو المفرداتي وقد يسمى بالاستعارة اللغوية." [1]

ودراسة هذه الظاهرة هو أمر مهم لمعرفة: [2]

- الأصيل والمقترض من اللغة المدروسة ليستقيم التأصيل لأهل اللغة المقترضة.
- معرفة المسار التاريخي لتغير اللغة المقترضة في أطوار نموها، لأن الاقتراض عادة ما يكون سببا في نمو اللغات وتطورها بدخول ألفاظ جديدة بمدلولاتها إليها.

وقد أخذت اللغة العربية منذ القديم من اللغات التي احتكت بها مثل"الفارسية والسريانية واليونانية والتركية والكردية والقبطية والبربرية والقوطية، وقد ظهرت آثار اللغات الثلاث الأولى على ألسنة فصحاء العرب أنفسهم في العصور التي اصطلح على تسميتها (عصور الاحتجاج) وكان أظهرها أثرا الفارسية، فالسريانية، وأقلها أثرا اليونانية." [3]

فمن الفارسية أخذوا: السندس، والنرجس، والإبريق، والديباج...

وعن الهندية أخذوا: القرنفل، والفلفل، والكافور، والشطرنج...

ومن اليونانية: القسطاس، والقنطار، والفردوس، والترياق...

ومن السريانية: المسيح، والكهنوت، والناقوس...

ومن العبرية: التوراة، والأسباط، والشيطان الرجيم...

ومن الحبشية: النجاشي، والتابوت، والمنبر [4]..

وقد ذكر أئمة العربية مجموعة من الوجوه التي تعرف بها عجمة الاسم، منها:[5]

- النقل بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.
- خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم.
- أن يكون أوله نون ثم راء نحو نرجس.
- أن يكون آخره زاي بعد دال نحو مهندز.
- أن يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص.
- أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق.
- أن يكون خماسيا ورباعيا عاريا عن حروف الذلاقة، وهي الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فغنه متى كان عربيا، فلابد ان يكون فيه شئ منها؛ نحو سفرجل، وقرطب، وجحمرش.

- **عوامل نشوء الاقتراض:**

يمكن رد أسباب نشأة ظاهرة الاقتراض بين اللغات إلى عوامل عديدة، أهمها: [6]

الجوار: مثلما حصل بين العربية وجاراتها الفارسية والتركية والسريانية والعبرية... حيث أدى عامل الاحتكاك بينها إلى حدوث التأثير والتأثر، وتناقل الألفاظ.

الهجرة: مثلما حصل عندما هاجرت قبائل يمنية(معين وخزاعة والاوس والخزرج...) منذ عصور سحيقة في القدم إلى بلاد العرب، وامتزجت معهم وتداخلت لغتهم بالعربية وانتقلت إليها بعض الفاظها. يقول الجاحظ في دور هذا العامل في عملية الاقتراض" ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بالفاظ من ألفاظهم ولذلك يسمون البطيخ الخزبر ويسمون السميط الرزدق ويسمون المصوص المزور ويسمون الشطرنج الأشترج، في غير ذلك من الأسماء". بسبب طول الإقامة وتداخل المصالح المشتركة.

التطور اللغوي: وهو أمر طبيعي يحدث في كل اللغات، وهو لا يحدث بمعزل عن احتكاك اللغات وتداخلها.

الحاجة: وهي أدعى الأسباب إلى اقتراض اللغة بعض الألفاظ من الشعوب المجاورة لها أو المحتكة بها لأغراض معينة: اقتصادية تجارية، سياسية وإدارية وعسكرية، ثقافية...

- **أنواع الاقتراض:**

يشمل الاقتراض الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية، سواء غيرتها العرب (المعرب) أم لم تغيرها (الدخيل). وقد جاء في المزهر للسيوطي نقلا عن أبي حيان الأندلسي :" الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع، نحو درهم ومهرج.

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله، نحو: آجر، وسفسير.

وقسم تركوه غير مغير، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم، لم يعد منها وما ألحقوه بها عد منها، مثال الأول: خراسان، لا يثبت به "فعلان"، ومثال الثاني: خرم، نبات الشجر، وعبش خرم: أي ناعم ومسرور، ألحق بسلم، وكركم، ألحق بقمقم. "[7]

فالفرق بين المعرب والدخيل يكمن أساسا في مسألة التغيير من عدمها، غير أن هناك من الدارسين من لا يجد فرقا بين الكلمتين ويستعملهما للمعنى نفسه الذي يشير إلى ما يدخل إلى اللغة من كلمات أجنبية.

1- المعـــــــرب:

وهو اللفظ الذي دخل إلى اللغة العربية فألحقته بها وأحدثت فيه تغييرات ليصبح بحكم العربي.

قال الجوهري في الصحاح " وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها"[8]

وجاء في المزهر للسيوطي: "والمعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[9].

ويعرفه علي القاسمي بأنه:"اللفظ الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى، وتخضعه لنظامها الصوتي والصرفي عن طريق الزيادة فيه، أو الإنقاص منه، أو القلب أي إبدال حروف عربية ببعض حروفه... لينسجم مع الذائقة العربية."[10]

وقد اختلفت الآراء حول ظاهرة التعريب؛ فمن مجيز له لا يرى أي ضرر منه على اللغة العربية، إلى منفر منه يدعو إلى تجنبه وعدم اللجوء إليه إلا عند تعذر النقل بالوسائل الأخرى، مع ضرورة إخضاع المصطلحات المعربة "للأساليب الصوتية للغة العربية فتتشكل

في الصورة التي تتفق مع هذه الأساليب، وينالها من جراء ذلك بعض التحريف في أصواتها وأوزانها وطريقة نطقها، وتبعد في جميع هذه النواحي أو في بعضها عن صورتها الأولى، وهذا ما حدث للكلمات التي اقتبستها العربية في مختلف عصورها عن اللغات الأخرى." [11]

وقد ظل هذا الصراع بين الفريقين قائما إلى أن أصدر مجمع اللغة العربية قرارا حدد فيه مجال الألفاظ التي يمكن أن تعرب، والذي يشمل"الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية والألفاظ ذات المعاني العادية التي يتشدق بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب." [12]

كما خفت حدة الخلاف بين المؤيدين والرافضين للظاهرة بعدما اتفقت المؤسسات اللغوية والعلمية العربية على ترتيب تفاضلي لآليات الوضع المصطلحي، وعلى المبادئ الواجب مراعاتها عند ترجمة المصطلح الأجنبي، في التوصيات التي أصدرتها ندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" تحت عنوان"المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية"، في مبدئها الأخير، الذي ينص على الآتي: [13]

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ت- اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد العربية ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

ث- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

ج- ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل، حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.

وقد حصر ممدوح خسارة التعديلات التي تنال اللفظ المعرب فيما يلي: [14]

- خلو الاسم المعرب من أي حرف أو صوت غير عربي، كحرف گ، أو ژ، أو چ، أو پ...

- التزام البنية الصوتية للكلمة العربية، كما أقرها اللغويون، وهي:

- ألا يزيد عدد أحرف الاسم المعرب على ثمانية أحرف.
- وجوب ائتلاف هذه الحروف.
- وجوب خلوها من التقاء الساكنين.
- منع بدئها بساكن.

– اشتراط الإيقاع الصرفي للاسم المعرب، وتجاوز اشتراط مطابقته الوزن العربي لأن الأسماء الأعجمية لا توزن أصلا. وما نعنيه بالإيقاع الصرفي العربي هو تتابع حركات الاسم المعرب وسكناته وحروف المد فيه، وفق نظائر لها في العربية.

وبذلك يصبح المصطلح المعرب بحكم العربي في بنيته ووظيفته الإفهامية.

وقد لخص أحمد مطلوب تحقق هذا التوافق بين العربي والأجنبي صوتا وصرفا، في النقاط التالية: [15]

– أن يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.

– أن يلائم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.

– أن لا يكون نافرا عما تألفه اللغة العربية.

وركز على جزئية الاقتصاد في التعريب، لأن الإفراط فيه تفريط في حق العربية وطمس لهويتها. وقد قدم صالح بلعيد مجموعة من الحلول والبدائل لمواجهة هذه الأزمة وتجاوزها، وذلك في الاقتراحات الآتية: [16]

– إعطاء الأولوية لتربية الأجيال من الناحية المادية والمعنوية.

– جمع المصطلحات العلمية والعمل على التنسيق بهدف توحيدها، ووضعها في بنوك المصطلحات العلمية.

– تشجيع تعريب البحوث.

– وضع معاجم مختصة باللغة العربية.

– توجيه عناية خاصة بترجمة الكتب والمراجع العلمية.

– فتح أبواب التواصل بين الجامعات والجامعيين العرب.

– إصدار مجلات علمية تتضمن المصطلحات الجديدة.

2– الدخـــــــــيل:

الدخيل هو "اللفظ الأجنبي الذي دخل اللغة العربية دون تغيير، كالأكسيجين، والتليفون."[17]. أي أنه يبقى على هيئته ولا يخضع لأوزانها. ومن أمثلته:

شمعدان: كلمة فارسية مركبة من شمع+ دان، بمعنى: منارة تحمل شمعا.

بكالوريوس: كلمة إنجليزية– يونانية، تعني: شهادة مدرسية.

تلغراف: كلمة إنجليزية تعني: البرق.

ويرى بعض الدارسين أن الدخيل يغني اللغة العربية ويجعلها تساير اللغات الأخرى، بل إن اللغة في نظرهم "تكون حية بمقدار ما فيها من الأجنبي والدخيل، وبقدر ما تستطيع تمثله." لكن الواقع اللغوي يفترض الاعتدال في النقل والاقتراض؛ لأن قوة اللغة ليس فيما تستهلكه بل في ما تنتجه من مصطلحات لها خصوصية عربية بوسائل اعتمدها القدماء، وهي أيضا من الوسائل الرائجة حديثا، كالاشتقاق، والمجاز، والتركيب، والنحت.

الإحالات:

[1]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو مصرية. 1978. ص:117.

[2]– الاقتراض في العربية. مجلة كلية العلوم الإسلامية. ص: 521.

[3] – علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. نهضة مصر. مصر. ط03. 2004. ص:154.

4– ينظر: إسماعيل مغمولي: المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه. مجلة التراث العربي. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. ص: 27.

[5]– السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ص:270.

[6]– الاقتراض في العربية. مجلة كلية العلوم الإسلامية. ص:521.

[7]– السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ص:279.

[8]– الجوهري: الصحاح. دار العلم للملايين. بيروت. ط04. 1987.

[9]– السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ص:217.

[10]– القاسمي: علم المصطلح. ص:415.

[11]– علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص:156.

[12]– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:148..

13– ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي. مجلة اللسان العربي. مج: 18. ج: 01. 1981. ص: 176.

14– ممدوح خسارة: المعرب والدخيل في المجلات المتخصصة. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. مج:75. ج:04. 2000. ص:919. 925.

[15]– أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. 2001. ص:07.

16– صالح بلعيد: اللغة العربية والتعريب العلمي، آراء وحلول. مجلة اللغة العربية. المجلس الأعلى للغة العربية. العدد: 02. 1999. ص:114.

[17]– المعجم الوسيط. ص:16.

آليات صناعة المصطلح:

التـوليـــــــــــد

التوليد هو إحداث لفظ جديد للتعبير عن معنى جديد، ولكل لغة وسائل متنوعة لتوليد الألفاظ الجديدة. ومن أهم هذه الوسائل: المجاز، والاشتقاق، والنحت، والتركيب... .

ويعد توليد المصطلح بمختلف أدواته من أهم طرق وضع المصطلح وأكثرها رواجا؛ فهو "من أهم الآليات التي تفرزها اللغة لسد حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة"[1] . وقد أوصت "ندوة توحيد منهجيات المصطلح العلمي العربي" المنعقدة في الرباط سنة 1981 بضرورة اتباع الترتيب التفاضلي في وضع المصطلحات "إذ تقرر أن يبدأ الباحث أولا باستقراء التراث العربي وإحياء ما استعمل منه من مصطلحات عربية صالحة للاستعمال الحديث، فإن لم يجد بغيته في التراث، يلجأ إلى المجاز، فإن لم يتيسر له ذلك، يحاول اشتقاق المصطلح المطلوب من كلمة عربية موجودة، فإن لم يكن ذلك ممكنا، لجأ إلى تعريب اللفظ الأجنبي، ويبقى النحت آخر ما يلجأ إليه من وسائل التوليد."[2]

ويرى عبد المالك مرتاض أنه يجب المرور بأربع مراحل لتوليد المصطلح، هي: [3]

1- الدراية بكل التطورات السياقية التي تطرأ على المصطلح بمختلف استعمالاته عبر التاريخ، وبمختلف مفاهيمه التي تتغير من حقل معرفي إلى آخر.

2- النظر إلى الأصول الاشتقاقية للمصطلح التي غالبا ما تكون أجنبية: إغريقية أو لاتينية.

3- التأكد من الاستعمال الصرفي والنحوي للمصطلح، لكي لا يحدث تشويه في اللغة.

4- وضع المصطلحات الجديدة انطلاقا من ألفاظ ذات استعمالات لغوية عامة، أي أخذ مصطلحات التخصص من المعجم اللغوي العام.

أولا: العودة إلى التراث

ويسمونه الإحياء وهو"ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه." [4] بحيث يعاد إكساب اللفظ القديم معاني حديثة تتواءم مع خصوصية المصطلح المطلوب. وقد دعت ندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" إلى

ضرورة اعتماد هذه الآلية التي تبقي للغة العربية مواكبتها للركب الحضاري واستيعابها لمختلف التطورات الطارئة والمستجدات على الصعيد العلمي واللغوي. كما أنها تحقق لها فوائد كثيرة لعل من أهمها: [5]

– ربط حاضر اللغة بماضيها.

– توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.

– سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته.

– تجنب مخاطر الاقتراض اللغوي.

– الإسهام في توحيد المصطلح العربي.

ويمكن استقصاء المصطلحات التراثية بالعودة إلى مصادر كثيرة، منها[6]: المعاجم التراثية، كالعين للفراهيدي، والبارع للقالي، وتهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري، والمجمل والمقاييس لابن فارس، والمحكم لابن سيدا، وأساس البلاغة للزمخشري، ولسان العرب لابن منظور...وغيرها.

وقد ذكر ممدوح خسارة بعض المصطلحات التراثية التي يمكن الاستفادة منها واستعمالها في الوقت الراهن، بعودته إلى ما أورده ابن منظور في اللسان في مادة (ح ج ر) على سبيل التمثيل. وهي مصطلحات تختلف دلالاتها باختلاف المجال المعرفي الذي يحتويها؛ فمصطلح (الحجرة) يعني في الهندسة: الغرفة، وهو في حقل الحيوان يعني: حظيرة الإبل، ويعني: جانب العسكر في العسكرية،... ومصطلح الحجر بكسر الحاء يعني في علم النفس: العقل، ويعني في علم الاجتماع: الحفظ والستر...

كما يمكن الاستفادة من المصطلحات التراثية بالعودة إلى المعاجم الموضوعية (الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم، المخصص لابن سيدا...) والكتب العلمية (كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزار القيرواني، وكتاب القانون في الطب لابن سينا، ...)، وباستقصاء التراث العربي المنطوق.

ويعد تيار اللسانيات التراثية أكثر من دعا إلى ضرورة ابتعاث التراث للتعبير عن المقابلات الأجنبية، فمصطلح Le bain linguistique –على سبيل التمثيل– ترجم إلى العربية، في أكثر من مؤلف، ترجمة حرفية بـ"حمام لغوي". غير أن عبد الرحمن الحاج

صالح – أحد أهم أقطاب التيار التراثي في الوطن العربي- أحيا المصطلح التراثي "انغماس لغوي" وجعله مقابلا عربيا خالصا للمصطلح الأجنبي المذكور.

غير أن العودة إلى التراث يجب ألا تتصف بالمغالاة والإسراف والتسرع؛ لأن استعمال المصطلح التراثي، أو إعماله للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة – بحسب رأي محمد عابد الجابري- "عملية محفوفة بالمخاطر إذا ما تمت على وجه الاستعجال وعلى وجه ضغط الظروف. فالمصطلح التراثي- في هذه الحالة- المشدود إلى مرجعية خاصة تختلف تماما عن مرجعية المعطيات الحضارية الحديثة، قد يفقد هذه المعطيات حداثتها ويفرغها من مضامينها الجديدة ليشدها إلى مضامين مغايرة تماما".[7] تفقد المصطلح دقته ووضوحه ومفهومه في مجاله التخصصي المطلوب.

ثانيا: المجاز

يعد المجاز من الوسائل الرائدة في توليد المصطلحات وتوسيع معانيها؛ من خلال نقله للفظ "من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة المتخصصة التي هي مادة المصطلح." [8] وذلك من خلال توليد دلالات جديدة للألفاظ مع وجود قرائن تدل على المعنى الأصلي.

يعرف الجرجاني هذا المصطلح بقوله:" كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له؛ من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز" [9]، نحو: السيارة وأصلها القافلة، والطائرة وأصلها الفرس الشديد...حيث نقلت دلالات هذه الألفاظ وصارت إلى مفهوم جديد يقره الاستعمال.

وقد لجأ العرب منذ القديم إلى استعمال المجاز لتوليد دوال جديد بمدلولات جديدة؛ "فنقلوا مفهوم الفصاحة كميزة للبن الذي أزيل رغوه وبقي خالصه، إلى مفهوم حسن الكلام وجودته. ونقلوا مفهوم الشك من الوخز بشيء دقيق كالشوكة يؤلم الجسم إلى مفهوم الغموض، واشتباه المقصود وعدم المفهومية. ونقلوا مفهوم البلاغة من بلوغ غاية المسير إلى مفهوم الإيجاز المعجز الرصين والمنطق الجيد. ونقلوا مفهوم المجد من امتلاء بطن الدابة بالعلف إلى امتلاء حياة الشخص أو الجماعة بالمعاني النبيلة والفعل الكرمي" [10].

إن مبدأ الاستعمال هو الذي يبرز ما إذا كان معنى الكلمة حقيقيا أو مجازيا، وفي ذلك يقول عبد السلام المسدي:"إن منبت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطرد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية، وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة المعرفية"[11]. فالاستعمال المتواتر والمتكرر يفقد الكلمة جدتها ويستقر بمعناها، الذي قد يتغير مع مرور الوقت ما يؤدي إلى تراكم المعاني وتقاسمها للفظ نفسه، ما قد يؤدي إلى ظاهرة الاشتراك اللفظي.

وهذا المبدأ هو الذي يلغي الدلالة الأولى ويجعل الذهن محتفظا بالدلالة الجديدة؛ "فنحن اليوم لا نفهم البريد مسافة بين منزلين من منازل الطريق، ولا الهاتف صوتا يسمع بدون أن يرى صاحبه، ولا العدسة حبة العدس، فالذهن يحملها على المعنى الجديد الذي اكتسبته ولازمته"[12]. بغض النظر عن تلك الدلالات الأولى التي قد تظهر في سياقات استعمالاتية معينة.

ثالثا:الاشتقاق:

يعد الاشتقاق من أهم الآليات التي تغني اللغة العربية بالمصطلحات العلمية والتقنية واللغوية، بفضل قدرته على استيعاب معظم الصيغ الأجنبية ومقابلتها بنظيرها العربي. وذلك من خلال الانطلاق من صيغة واحدة لتوليد عدد كبير من الصيغ التي تماثلها في المعنى وتتشارك معها في ترتيب أصولها. و"تكمن جمالية هذه الآلية التوليدية في كونها تحافظ على نقاء العربية، وتحميها من الهجين والدخيل اللغويين."[13]

والاشتقاق في الكلام مثلما يعرفه ابن منظور هو:"الأخذ فيه يمينا، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"[14]

وهو عند السيوطي بقوله: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على المعنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب".[15] وهذا يعني وجود أصل يشتق منه وفرع مشتق "يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها، ومن البديهي أن يؤدي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظين يقرر نوعه صيغة اللفظ المشتق"[16].

ويوضح تمام حسان هذه الآلية التوليدية بقوله:"قد تقوم الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة، وهذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم (الاشتقاق) وفي المعجم تحت اسم (الاشتراك في المادة)"

والاشتقاق أربعة أنواع: صغير، وكبير، وأكبر، وكبار. ويتفرع عنها أقسام أخرى، منها: الاشتقاق من أسماء الأعيان واشتقاق المصدر الصناعي اللذان لم يتوسع فيهما العرب كل التوسع، ولكن رأى مجمع اللغة العربية استخدامهما قياسا لشدة الحاجة إليهما في مصطلحات العلوم والفنون.

1- **الاشتقاق الصغير أو الأصغر**: ويتعلق بأخذ كلمة من أخرى مع اشتراكهما في المعنى واتفاقهما في الحروف الأصلية وترتيبها. ويشمل المشتقات المعروفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفعل التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة... كما في: علم، عالم، معلوم، معلم، أعلم...

2- **الاشتقاق الأكبر**: ويتعلق بنظام التقليبات في أصول الجذر، حيث يعرفه ابن جني بقوله:"أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه."[17]

3- **الاشتقاق الكبير**: هو مثل الإبدال حيث يستبدل حرف من الكلمة الأولى بحرف قريب منه في الصفة أو في المخرج أو منهما معا، كما في : هديل وهدير. ولذلك يعرفه أحد الباحثين بقوله: هو"انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها فيهما معا"[18].

4- **الاشتقاق الكبار**: ويتمثل في ظاهرة النحت التي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي.

رابعا:النحت:

النحت لغة " نحت: النون والحاء والتاء كلمة تدل على نجر شيء وتشويهه بحديدة". لتشكيل قطعة جديدة ومنحوتة.

واصطلاحا هو "بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جميعا بحظ في اللفظ، دالة عليهما جميعا في المعنى"[19].

فهو أخذ من الكلمتين في اللفظ والمعنى لتوليد كلمة جديدة منحوتة ومصنوعة، وفي ذلك يلتقي المعنى اللغوي والاصطلاحي.

وقد ظهر هذا النمط من التوليد في التراث وظهرت معه قائمة من الكلمات المتناثرة في الكتب القديمة، من قبيل:

هيلل: لا إله إلا الله بسملة: بسم الله مشأل: ماشاء الله

حمدلة: الحمد لله

مرقسي: أمرؤ القيس عبشمي: عبد شمس مشلور: شمس ولوز

صلدم: صلد وصدم

كما ظهرت بعض الكلمات في عصر النهضة مقابلات عربية لمصطلحات أجنبية، من قبيل:

تلغراف: Tele+Graphe كهرومغناطيسي: كهرباء + مغناطيس

وما نلاحظه على الكلمات المنحوتة أنها لا تنضبط بقواعد واضحة ومبررة لتوليدها، سواء في عدد الكلمات المنحوت منها (كلمتين أو أكثر)، أم في عدد الحروف المأخوذة من كل كلمة، أم في ترتيب الحروف وتواليها، "وكل ما يتفق عليه دارسوا النحت من قواعد هو تفضيلهم أن تمثل الكلمة المنحوتة الكلمتين المنحوت منهما تمثيلا حسنا، وذلك باختيار الأحرف التي تذكر السامع بما نحت منه اللفظ"[20]

وذلك بضرورة مراعاة شرطين أساسين عند صياغة الكلمة المنحوتة، هما: [21]

– مراعاة أوزان الكلمات العربية الرباعية والخماسية المجردة والمزيدة لتيسير الاشتقاق من الكلمة المنحوتة:

بسمل– يبسمل– بسملة– مبسمل..

– مراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة، وذلك بتجنب اجتماع الحروف المتنافرة في الكلمة الواحدة.

النحت في نظر المحدثين:

انقسم اللغويون المحدثون إزاء ظاهرة النحت في اللغة العربية فريقين: مؤيد ومعارض.

1– الفريق المؤيد: يرى هذا الفريق أن أفضل وسيلة للتصدي لذلك الكم الهائل من المصطلحات الأجنبية الوافد إلى اللغة العربية هو اعتماد تقنية النحت في توليد المصطلح العربي. ومن أكثر اللغويين الذين نادوا بهذا الأمر، نجد: [22]

- أحمد فارس الشدياق : أجاز النحت ودعا اللغويين إلى اعتماده اقتداء بصنيع القدامى.
- جورجي زيدان: درس ظاهرة النحت في كتابه "الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية"، ورأى أن إيجابيته تكمن في الاختصار والتسهيل والاقتصاد.
- ساطع الحصري: دعا إلى التوسع في النحت لاستيعاب المستجدات العلمية وإغناء اللغة العربية بما تحتاجه من مصطلحات علمية.
- محمود شكري الآلوسي: أشار إلى فوائد النحت بوصفه مسلكا من مسالك العرب في إيجاز الكلام.

2– **الفريق المعارض:** يرى أصحاب هذا الفريق أن النحت مناف لخصائص اللغة العربية، ومن هؤلاء، نجد: [23]

- أنستاس الكرملي: يرى بأن الاشتقاق يغني اللغة العربية عن آليات مثل النحت والتركيب.
- مصطفى جواد: يرى بأن النحت ليس من خصائص اللغة العربية بل هو من خصائص اللغات الآرية والهندية الأوروبية.
- عبد الله العلايلي: يرى بأن الاسترسال في النحت يخل بتناسق اللغة ويؤدي إلى الفوضى.

والأصل أن النحت آلية من آليات وضع المصطلحات في اللغة العربية، لكن المغالاة في اعتمادها خطر على اللغة العربية لأنه يشوه خصائصها، والعودة إليه يجب أن تتسم بالحكمة والموضوعية.

خامسا:التركيب:

يعتمد التركيب على ضم كلمة إلى أخرى لتشكيل وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد، مع احتفاظ الكلمتين المركبتين للمصطلح المركب بجميع صوامتهما وصوائتهما على الترتيب نفسه.

تعد هذه الآلية مهمة وأساسية في "ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوروبي مركب إلى اللغة العربية، وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوروبي"[24]

كما تساعد على تحديد المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح الجديد، وذلك بالعمل على"تقييده وتخصيصه بالقياس إلى مدلول اللفظ المعجمي العام، وهو تخصيص تنتقل بموجبه المفردة من دائرة المعجم إلى سجل الاصطلاح." [25]

أنواعه:

1– التركيب الإضافي: يتألف من كلمتين تضاف إحداهما إلى الأخرى لتكونا وحدة معجمية واحدة بمفهوم واحد عنهما. ومن أمثلته:

التهاب اللثة– انخفاض الضغط– ثنائي اللغة– التهاب نسيج المعدة...

والذي نلاحظه في النموذج الأخير أن الإضافة تجاوزت الاثنين لتتكون من مضاف(التهاب) ومضافين إليه (نسيج+ المعدة).

2– التركيب الوصفي: يتألف من كلمتين إحداهما وصف للأخرى. ومن أمثلته:

الثنائية اللغوية– آلة حاسبة– القدرة الشرائية– المركب الإضافي...

3– التركيب الإضافي الوصفي: هو مزيج من التركيبين السابقين. يتألف من ثلاثة أجزاء: مضاف + مضاف إليه+ صفة. ومن أمثلته:

وزارة الموارد البشرية– قنوات الصرف الصحي

4– التركيب الوصفي الإضافي: ويتكون من: اسم + صفة مضافة+ مضاف إليه. ومن أمثلته:

تمدد ثابت الحرارة–

5– التركيب المزجي: ضم كلمتين إلى بعضهما بحيث تصيران كلمة واحدة، من قبيل: بعل+ بك: بعلبك، حيث تفقد الكلمتان اتقلاليتهما دون فقد أصواتهما، لإعطاء كلمة بمفهوم المزيجين. ومن أمثلة المصطلحات المزجية:

رأس+ مال: رأسمالية– لا+ سلك: لاسلكي– عدم+ توازن: عدم توازن...

أنواع المركبات:

المركبات الدخيلة: وهي المركبات التي تنقل باللفظ نفسه في لغتها الأصلية، نحو: فيلم فوتوغرافي– ميكروسكوب إلكتروني، أكسيد الكربون...

المركبات الأصلية: وهي التي تتكون من مفردات عربية فصيحة، نحو: فرط التسخين...

المركبات الخليطة (المؤشبة) : وهي التي تمزج في تركيبها بين أجزاء عربية وأجزاء منقولة حرفيا من اللغة الأصلية للمصطلح، كما في: أشعة دلتا، كتلة البروتون، علامة أيقونية..

إن نماذج التركيب السابقة تتيح لنا تحديد الفرق بين آليتي: النحت والتركيب؛ حيث"في النحت تفقد العناصر المكونة بعض صوامتها وحركاتها، وفي التركيب تحتفظ العناصر المكونة بكل صوامتها وحركاتها"[26]. وأهل الاختصاص يميلون في وضعهم للمصطلح إلى آلية التركيب لأنها أقرب إلى اللغة العربية من آلية النحت.

الإحالات:

1- عبد السلام المسدي: المصطلح اللساني وآليات صياغته. مجلة علامات. المملكة العربية السعودية. مجلد 2. جزء8. 1993. ص:56.

[2]- علي القاسمي: علم المصطلح. ص:420

3- ينظر: عبد المالك مرتاض: صناعة المصطلح في العربية. مجلة اللغة العربية. المجلس الأعلى للغة العربية. ع:02. 1999. ص:22. 23.

[4]- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي. مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله. تونس. 1994. ص:

5- ينظر: ممدوح محمد خسارة: المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات. مجلة مجمع اللغة العربية. دمشق. مج:78. ج:3. ص:709. 740.

[6]- ينظر:علي القاسمي:علم المصطلح. ص:208- 214.

7- محمد عابد الجابري: حفريات في المصطلح. ص:22. نقلا عن: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. ص:86.

[8]- محمد حسين عبد العزيز:المصطلحات اللغوية. عالم الكتب. القاهرة. ص:301.

[9]- الجرجاني: أسرار البلاغة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط01. 1988. ص:304.

10- أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها. مقال في الأنترنيت. المكتبة الإسلامية (إسلام ويب).

11- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب. تونس. 1984. ص:48.

[12] - أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها.

[13]- فريد محمد: مدخل إلى دراسة المصطلح النقدي العربي. مجلة اللسان العربي. ع:69. 2012. ص:98.

[14]- ابن منظور: لسان العرب. ج:10. ص:184.

[15]- جلال الدين السيوطي: المزهر. دار الفكر. بيروت. 2005. ص:269.

[16]- حنا طرزي: الاشتقاق. مكتبة ناشرون. لبنان.ط01. 2005. ص:28.

[17]- ابن جني: الخصائص. ص: 134.

[18]- عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية. ص:254.

[19]- نهاد الموسى: النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984، ص:67.

[20]- القاسمي: علم المصطلح. ص:432.

[21]- ينظر: نفسه، ص:453.

[22]- ينظر: بالتفصيل: مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب. الرباط. مجلد34. ص40

[23]- ينظر: نفسه.

[24]- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:77.

16- سعيد الخلادي: المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف. مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب. الرباط. ع50 . 2000. ص:102.

17– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص:77.

جهود المؤسسات في صناعة المصطلح

البنوك الآلية

لقد صار من التحديات الراهنة –في مجال البحث المصطلحي– اعتماد الحاسوب في العملية الاصطلاحية خاصة فيما يتعلق بتتبع المصطلحات ورصد نطاقاتها وتسهيل الولوج إليها.

ولعل من أهم دواعي استخدام الحاسوب في العمل المصطلحي، مايلي:[1]

– استحالة إلمام فرد أو عدة أفراد بجميع المصطلحات العلمية والتقنية المتعلقة حتى بفرع واحد من فروع العلم والتكنولوجيا.

– الإسراع في عملية الترجمة اليدوية، وذلك عن طريق تزويد المترجم بالمعلومات المساعدة التي يحتاج إليها.

– تحسين نوعية الترجمة.

– سهولة تطوير رصيد المصطلحات المخزون في ذاكرة الحاسوب وتحديثه.

– سهولة التنسيق بين المقابلات أو بين المصطلحات الموضوعة لمفهوم واحد من قبل جهات متعددة.

ولعل أكثر ما يتيحه الحاسوب للبحث المصطلحي هو إمكانية إعداد معاجم وبنوك آلية تسهل عملية الولوج إلى المداخل بكل يسر وسهولة.

أولا: المعاجم الإلكترونية:

المعجم **الإلكتروني** هو ثمرة تلاقح جهود علماء الإلكترونيات وعلماء الحاسوب في مجال الصناعة المعجمية. ويعرف أهل الاختصاص المعجم الإلكتروني بأنه"مخزون من المفردات اللغوية المرفوقة بمعلومات عنها، ككيفية النطق بها وأصلها واستعمالاتها ومعانيها وعلاقاتها بغيرها، محفوظ بنظام معين في ذاكرة ذات سعة تخزين كبير، ويقوم جهاز آلي بإدارة هذه المعطيات وفق برنامج محدد سلفا"[2]، يتيح خصوصية للمعجم وسهولة في البحث والاستعمال، والسرعة في الولوج إلى المداخل المطلوبة، مع إمكانية الحذف والإضافة والاسترجاع من قبل المتخصصين في المجال.

ويتم الاستفادة من المعاجم الإلكترونية في العملية الاصطلاحية بثلاث طرق: [3]

– البحث عن مقابل المصطلح، حيث يمكن اختيار القاموس المتخصص في مجال محدد كالطب والهندسة، ثم إدخال المصطلح المطلوب معه مقابله العربي باللغة الهدف.

– مساعدة المترجم أثناء الترجمة، حيث يمكن للمترجم أن يجعل القاموس يتولى جمع مصطلحات النص وعرضها له مع مقابلاتها، وتمكين امترجم من نقل ترجمة المصطلحات إلى الموقع المناسب في النص المترجم إليه دون إدخالها يدويا.

– دمج القواميس في المترجم الآلي؛ وفي هذه الحالة يقوم المترجم الآلي باستخدام المصطلحات المتوفرة في القواميس عند الترجمة الآلية.

أنواع المعاجم الإلكترونية ووظائفها :

تصنف المعاجم الإلكترونية مثل المعاجم الورقية؛ حيث تتوفر:معاجم إلكترونية عامة وخاصة، أحادية وثنائية ومتعددة، موسوعية وتاريخية وموضوعية، وغيرها... وجميعها يمكن أن تتمظهر على ثلاثة أشكال: في أقراص مدمجة، أو على الإنترنيت، أو محملة في الأجهزة الإلكترونية.

إن الوظائف التي يقدمها المعجم الورقي هي نفسها التي يمنحها المعجم الإلكتروني، مع الميزة الآلية لهذا الأخير التي تتيح مجموعة من الخصائص الإيجابية تميزه عن غيره من أصناف المعاجم الورقية. ويمكن ذكر بعض وظائف المعاجم الإلكترونية، في النقاط الآتية:

– صيانة اللغة الوطنية وتنميتها وتطويرها بما يتناسب مع حاجات المستعملين، ومتطلبات العصر.

– تقريب المعارف والعلوم من خلال الربط بين عشرات المعاجم العامة والخاصة المتعددة اللغة.

– توفير المصطلح في جميع العلوم والتخصصات.

– تطوير العمل المعجمي واستثمار النظريات اللسانية في ذلك.

– تيسير الترجمة.

– تيسير تعليم لغة من اللغات باعتبارها لغة أجنبية.

– تقوية لغة الكتابة الأدبية.

ثانيا:البنوك الآلية:

1- بنوك المصطلحات:(Terminological(Data) Bank (Term Bank

بنك المصطلحات هو "نوع من قواعد البيانات، يتخصص في تجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية، مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر." [4]

وتتميز هذه البنوك بمجموعة من الخصائص تساعد الباحث على الولوج إلى أي مصطلح دون تكبد عناء البحث والوقت: [5]

- حداثة المعلومات.
- سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها.
- سهولة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات.
- توفير الوقت والجهد والمال.
- توحيد المصطلحات وتوثيقها.

وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والمطامح تتجلى في: [6]

- مساعدة المترجمين في عملهم وذلك من خلال تزويدهم بالمقابلات المطلوبة في لغة الهدف.
- تنميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها.
- توثيق المصطلحات لتيسير الاطلاع عليها واسترجاعها ونشرها إلكترونيا أو ورقيا.

ويمكن تصنيف بنوك المصطلحات حسب مجموعة من المعايير تحدد أنماطها: الأهداف والمستفيدين والمنهج وطريقة ترتيب المعطيات.

1- الأهداف: هناك بنوك تسعى إلى مساعدة الباحثين والمترجمين وإمدادهم بالمقابلات المطلوبة، في حين تعمل بنوك أخرى على جمع المصطلحات التي تم تقييسها وتوحيدها.

2- طبيعة المستفيد: قد يكون المستفيد مترجما أو لسانيا أو مصطلحيا، أو مدرسا في شعب علمية ما يستدعي تخصيص البنك في خدمة كل مستفيد حسب تخصصه.

3- المنهج: يختلف نوع البنك حسب طبيعة المنهج الذي ينتهجه وصفيا يعنى فقط بجمع المصطلحات دون تمييزها، أو معياريا لا يخزن سوى المصطلحات التي تم تقييسها أو توحيدها.

4- طريقة نشر المعلومات وتوزيعها: سواء بالمطراف، أم بالهاتف، أم بالنشر الإلكتروني أو الورقي.

5- طريقة العمل ونوع المادة: تقسم البنوك استنادا إلى ذلك إلى ثلاثة أنواع:

* بنوك المصطلحات اللفظية: تنطلق من اللفظ (الشكل) لتصل إلى تحديد المفهوم.

* بنوك المصطلحات المفهومية: تنطلق من المفهوم ثم تبحث عن المسميات اللغوية أو المصطلحات التي تعبر عنها.

* بنوك المصطلحات الترابطية: تحاول أن تجمع بين ميزات النوعين السابقين.

ترتكز هذه البنوك الأربعة على"تخزين المصطلحات التي وضعتها المجامع وأقرتها مؤتمرات التعريب، وتضمنتها المعاجم المتخصصة الأجنبية- العربية في مختلف العلوم، إلا أنها لا ترصد الثروة المعجمية المصطلحية التي تتداول أو تتوالد تلقائيا في المؤلفات والمترجمات والمجلات المتخصصة والصحف ووسائل الإعلام، كما أن محتوياتها ليست متاحة بتاتا أو بالقدر الكافي الذي يخدم الأغراض العلمية اللغوية والحضارية والقومية"، وهو ما يسعى صنف آخر من البنوك الآلية إلى توفيره وتسهيله في إطار تجاوز اللغة الفصحى إلى جميع الأنماط التعبيرية، كالعامية، واللغات الخاصة، والرموز غير اللغوية، وتجاوز الألفاظ مفردة خارج السياق إلى تتبع دلالاتها في سياقاتها الكلامية المتعددة، ضمن ما يسمى ببنوك الكلمات أو المدونات النصية.

ومن أهم بنوك المصطلحات في الوطن العربي:

*** قاعدة المعطيات المعجمية (معربي LEXAAR):**

معربي: كلمة منحوتة من: معجم وعربي. ويعد من أوائل بنوك المصطلحات في اللغة العربية وأهمها، تابع لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بإدارة وتخطيط (أحمد الأخضر غزال)، يضم أكثر من نصف مليون كلمة عربية مع مقابلاتها الأجنبية(فرنسية، إنجليزية، لاتينية علمية) في مختلف حقول المعرفة. [7]

وقد احتفظ الأخضر غزال باسم "قاعدة" عوض "بنك" لأنه "يرى في هذا المخزون الأداة المرجعية الأولى التي يحتاج إليها الباحث عن المصطلحات، وهناك أدوات أخرى مثل القواميس الأحادية اللغة وأمهات الكتب، والتي يشرع في تخزينها حسب تصوره في قاعدة أخرى مستقبلية، ومجموعة هذه القاعدات المرجعية ستكون البنك العربي للكلمات"[8].

*** البنك الآلي السعودي للمصطلحات "باسم":**

هو معجم موسوعي آلي رباعي اللغة (العربية، والفرنسية، والإنجليزية، والألمانية). تعود فكرة تأسيسه إلى الدكتور محمود إسماعيل صيني(1989). ويسعى هذا البنك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها: [9]

– المساهمة في تعريب العلوم والتقنية بالطرق التالية:

* إعداد معجم آلي لخدمة: مترجمي الأعمال العلمية والتقنية/ قراءة المواد العلمية المكتوبة بإحدى لغات باسم الأربعة.

* إعداد الجزء العلمي والتقني من معجم عام للترجمة الآلية.

– تهيئة وسيلة مساعدة لعلماء المصطلحات من العرب مما يعين في وضع المصطلحات الجديدة وكذلك توحيد المصطلحات في مجال العلوم والتقنية.

– المشاركة في إيصال المصطلحات العلمية إلى جماهير المستفيدين من علماء ومتخصصين وغيرهم.

– تنظيم دورات تدريبية في أساليب معالجة المصطلحات العلمية وتعريبها وفق أسس علمية.

ولا شك أن هذا البنك يتيح للباحث والمترجم العثور على المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية بصورة فعاله وسريعة، ويسهل عليهما متابعة المستجدات في عالم المصطلحات من خلال توظيف الحاسوب في البحث المصطلحي.

*** قاعدة معطيات المصطلحات (قمم) بتونس:**

هو بنك تابع للمعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس. أنشئ عام 1988، ويهتم بالمصطلحات الموحدة في مختلف المجالات.

*** بنك مجمع اللغة العربية للمصطلحات في الأردن:**

هو بنك تابع لمجمع اللغة العربية الأردني. تأسس عام 1988 ويسعى إلى"جمع المصطلحات ومعالجتها ونشر المصطلحات الموحدة بشتى الطرق والوسائل بهدف بناء لغة علمية عربية."[10]

*** بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب:**

تأسس في أواخر الستينيات من القرن الماضي. يهدف إلى توفير المصطلحات العلمية والتقنية العربية الموحدة مع مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية.

2- بنوك الكلمات:Word Bank

بنك الكلمات هو نوع آخر من قواعد البيانات، "يتخصص في خزن النصوص اللغوية وتسمى النصوص المخزنة في الحاسوب بالمدونة Corpus أو المدونة النصية أو المدونة الحاسوبية".[11]

وهناك مدونات نصية حاسوبية كثيرة في اللغة العربية، على غرار: شركة صخر، وشركة الدكتور نبيل بالقاهرة، ومدونة عدنان عيدان ولي (المسبار).

يمكن أن تكون بنوك الكلمات ثنائية اللغة، ويمكن أن تتخصص في نصوص بمجال معين، ما يجعلها أداة بحث لا غنى عنها للباحث في علم المصطلح.

الإحالات:

[1]– ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:225.226.

[2]– محاضرات في علم المصطلح طلبة العلوم الصحية والطبية. ص:213.

3– دحام إسماعيل العاني وآخرون: آلية توظيف الشبكة العالمية في رصد المصطلح العلمي وتعريبه وضبطه. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. ص:13

[4]– علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:634 .

5– محمود إسماعيل صيني: بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية). مجلة اللسان العربي. ع:48. ص:214.

[6]– ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:638.

[7]– ينظر: نفسه. ص:649 وما بعدها.

[8]– ليلى المسعودي: علم المصطلحات وبنوك المعطيات. مجلة اللسان العربي. ع:28. ص:91.

9– المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا (الرياض): البنك السعودي للمصطلحات باسم. مجلة اللسان العربي. ع:24. ص:301.

10– محمود إسماعيل صيني: بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية). ص:220.

[11]– ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:633 وما بعدها.

إشكالية المصطلح في الدرس اللساني

تعد دراسة المصطلح موضوعا جوهريا ورئيسا في المجال اللساني. والمصطلح اللساني هو الذي يستعمله اللسانيون للتعبير عن أفكار ومعاني لسانية ويمكن "أن يكون مظلة بحثية تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية"[1].

يقر أغلب الباحثين أن مشكلة المصطلح اللساني بدأت مع المراحل الأولى لتلقي الدرس اللساني الحديث الذي توافدت مفاهيمه المتزاحمة عندما حاول اللسانيون العرب نقل هذا العلم إلى الثقافة العربية؛ "ومن المسلم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة مصطلحات فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية نتجت من اختلاف التقسيمات أو تصحيح المدلولات"[2]

لقد أدت حداثة هذا العلم إلى اقتحام مئات المصطلحات اللسانية قاموس اللغة العربية دون أن تستقر في مفهومها أو ترجمتها، و"هي مشكلة تعد أكبر المشاكل التي رافقت دخول اللسانيات الأجنبية ودرسنا الحديث؛ فاللسانيات تعاني أساسا ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة والأسلوب والطرق المنهجية"[3]

إن تعقد الحياة الإنسانية وتشابك متطلباتها وتطور احتياجاتها يؤثر لامحالة على توحيد المصطلح اللغوي الذي تزداد مشكلاته "مع تعقد منهجيات البحث واتساع الاعتمال بوضع المصطلح أو تعريفه أو توظيفه الاتصالي والإعلامي، ويزداد تعقدا كلما تفاقمت المشكلات العلمية واحتياجاتها المصطلحية"[4]

واقع المصطلح اللساني العربي:

يمكن النظر إلى واقع اللسانيات عامة ومصطلحاتها خاصة من خلال مرحلتين من الزمان؛ امتدت الأولى من صدور كتاب علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي إلى عقد السبعينات. على حين امتدت الثانية مع السنوات الأولى من ذلك العقد إلى نهاية القرن العشرين تقريبا. وهي المرحلة التي أفرزت ما يسمى بأزمة المصطلح اللساني ومشكلات الترجمة[5].

يتسم واقع المصطلح اللساني العربي بالشمولية والتعقيد والتداخل؛ "إذ لم تخالف السبل بين الاصطلاحات العربية اختلافها في هذا العلم القديم الجديد الأصيل الدخيل المتولد نعني اللسانيات، والسبب في ذلك أن هذا العلم قد حمل على كاهله كل أسباب التشتت الاصطلاحي بين العرب (إضافة إلى) علل ودوافع تراكمت باقتضاء نوعية المعرفة اللغوية عامة ومسلمات الدقة اللسانية خاصة." [6]

فحملت اللسانيات على عاتقها كل دوافع التشتت الاصطلاحي بين كل المؤسسات المعنية بضبط المصطلح، وبين المجهودات الفردية التي اجتهدت في وضع بعض المصطلحات دون تنسيق جماعي ولا تكتل مجامعي. مما انعكس سلبا على فهم وإدراك الدرس اللساني الحديث وخلق حاجز تواصلي بين مصطلحاته.

وعموما فإن الوضع المصطلحي اللساني العربي الراهن يتميز بـ:

– الانفصام الواضح بين جدل الوعي التنظيري والإجراء التطبيقي، مع غياب المنهجية الشاملة والتخطيط اللغوي في التعامل مع العدد الضخم من المصطلحات الأجنبية التي يتعين نقلها إلى اللغة العربية [7].

– الفوضى والتعدد والإبهام "ووجه الإشكالية في ذلك أن المصطلح الأجنبي قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحد والمفهوم، وأن المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربية المترادفة أمامه، أو أن المصطلح الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين أو أكثر في الوقت ذاته"[8]. وهذا الاضطراب والتعدد يجعل"المصطلح الواحد له غير مفهوم واحد لغير ضرورة، والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغبر حاجة، وفي بعض مصطلحاتهم غموض ولبس أو مخالفة لطبيعة العربية وذوق العربي في بناء اللفظ"[9].

وقد وصف مصطفى الشهابي هذا الخلط والاضطراب في وضع المصطلح اللساني بالداء الخطير الذي ينخر جسد اللغة العربية، وذلك في قوله:"لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضادية وهذا الداء ينمو ويستشري كلما اتسعت الثقافة في البلاد العربية، وكثر نقلة العلوم الحديثة وعدد المؤلفين في تلك العلوم، ولعل أهم سبب من اختلافات المصطلحات إنما هو فقد الاتصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربية" [10]، ولهذا يرى محمد مطلوب أن الداء ليس داء لغة" وإنما هي من أدواء الباحثين الذين تأخذهم العزة ولا يتبعون ما يتفق عليه معظم واضعي المصطلحات"[11]

– العفوية والاضطراب في وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية الوافدة، "وهي عفوية لا تقارن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا اكتراث بالأبعاد والنظرية للمشكل المصطلحي، وقادت هذه العفوية ألى الكثير من النتائج السلبية في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الجديدة"[12]

– تعدد منهجيات صياغة المصطلح العربي ما أدى إلى تعدد المصطلحات واضطرابها؛ حيث "ترجم المصطلح الواحد بعشرات الأشكال حتى اختلفت الترجمة وتعريب المصطلح من بلد إلى آخر، بل حتى داخل البلد الواحد نفسه إذ نجد تباينا في المصطلحات من مؤسسة لأخرى" مع انعدام الدقة والعلمية في أكثرها.الأمر الذي خلق تضحما هائلا في المصطلحات الوافدة إلى اللغة العربية وتراكمها بشكل عشوائي.

ولعل خير مثال لفوضى المصطلحات اللسانية في اللغة العربية يجسده عنوان العلم نفسهLinguistique الذي تعددت مقابلاته العربية إلى أن تجاوزت العشرين؛ فقد أحصى منها عبد السلام المسدي 23 مصطلحا، هي: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علمفقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات، اللغويات الجديدة، اللغويات، الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات.

كذلك ترجم كتاب دي سوسير Cours de Linguistique Generale خمس مرات إلى اللغة العربية؛ فقد ترجمه صالح قرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش بـ "دروس في الألسنية العامة(1985)، وترجمه يوسف غازي ومجيد نصر الله بـ"محاضرات في الألسنية العامة" (1986)، ثم ترجمه أحمد نعيم الكراعين سنة 1985 بـ "فصول في علم اللغة العام"، وجاءت ترجمة يوئيل يوسف عزيز سنة 1985 بعنوان "علم اللغة العام". وفي سنة 1987 ترجمه عبد القادر الفاسي الفهري بعنوان "محاضرات في علم اللغة العام". حيث تحمل كل ترجمة عنوانا مخالفا للترجمات الأخرى، بسبب غياب عنصر التنسيق الذي لو كان موجودا "بين هؤلاء العلماء لاتجهت جهودهم إلى ترجمة خمسة كتب، بدلا من خمس ترجمات لكتاب واحد. فضلا عما يرافق هذه الترجمات من تعدد في المصطلحات المقابلة للمصطلحات الواردة في الكتاب المترجم"[13]. .

هذه البلبلة والاضطراب في وضع المقابل العربي لكلمة Linguistique جعلت الدارسين يعانون في تحديد مجال الدراسة لهذا العلم في اللغة العربية بين النقد والأدب واللغة؛ فمصطلح اللسانيات– حسب رأي محمد مطلوب– "قد يكون مناسبا للدراسات اللغوية ولكن مصطلح الألسنية أكثر وقعا في الدراسات الأدبية والنقدية فليجرد الأول للغة وليخصص الثاني للأدب للتمييز بين طبيعة الدراستين أو يخصص مصطلح "علم اللغة" للدراسات القديمة ويخصص مصطلح "اللسانيات" للدراسة الحديثة التي تستقي من منابع الدراسات الأجنبية واتجاهاتها"[14]

ويرجع عبد القادر الفاسي الفهري فوضى المصطلحات اللسانية إلى أمور كثيرة، أهمها[15]:

– اقتراح مقابلات غير واردة ولا تؤدي المعنى.

– اختلاف مدلول المصطلح الواحد من مدرسة لسانية إلى أخرى.

– تداخل القطاعات المعرفية.

– تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد أومفاهيم متشابهة.

مشكلات الدرس المصطلحي اللساني العربي:

– حداثة اللسانيات في البلدان الغربية، وتعدد النظريات والمناهج فيها، وانتقال تبعات ذلك إلى اللغة العربية" مما يفرض على درسنا تبعات أخرى تتصل بتداخل المصطلحات في لغتها الأصلية، وتعدد الاتجاهات، واختلاف المناهج لاختلاف طبيعة هذا العلم الفكري عن غيره من العلوم الطبيعية والرياضية ونحوها"[16].

– اختلاف آليات وضع المصطلحات "لاسيما أن وسائل التوليد المألوفة وغير المألوفة كثيرة، منها ما يخص المعنى ومنها ما يخص المبنى فقط، ومنها ما يخص المعنى والمبنى مع(الاشتقاق والنحت والتعريب والتركيب)"[17].

– استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عما هو في التراث، ما "من شأنه أن يفسد علينا المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء..." .[18]ومن ذلك ترجمة المصطلح Consonnant الذي يعني الحرف المعطوف بمصطلح "الحرف" وهو مصطلح تراثي استخدمه النحاة العرب للدلالة على الحرف المكتوب. والأصح أن يترجم بمصطلح "صامت" وذلك لضرورة التمييز بين المنطوق والمكتوب.

– غياب ضوابط علمية دقيقة في آليات صياغة المصطلح، وعدم الاكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي اللساني.

يقول الفاسي الفهري واصفا هذه الاعتباطية/ العفوية :"وأهم ما يتسم به وضع المصطلح العربي طابعه العفوي، بمعنى عدم تقيده بمبادئ ضابطة تتحكم في لفظه ومعناه ورواجه وقد قادت هذه العفوية إلى الكثير من النتائج السلبية، وإلى الاضطراب والفوضى وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية"[19].

– طول صياغة المصطلح: ومن أمثلة ذلك ترجمة ثنائيتي دي سوسير Synchronie و Diachronie بعبارتين كاملتين: دراسة اللغة في حالة استقرار، ودراسة اللغة في حالة تطور.

– التحيز اللغوي الناتج عن أنانية التفكير اللساني أو ما يسمى بالشوفينية القطرية [20]، حيث يتعصب الأفراد حول المصطلحات التي تنتجها كل دولة.

– وجود "اختلافات في مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب، وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية، والتفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب"[21]، وانتصار كل باحث لمصطلحاته ما يخلق ازدواجية لغوية حادة كنتيجة حتمية لتمايز لغتهم الثانية.

– تداخل مصطلحات اللسانيات مع العلوم الأخرى، وبخاصة "أنه ظهرت في الآونة الأخيرة مجالات لعلوم اللغة تستعين بالعلوم الأخرى من مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الفيزيائي، وعلم اللغة الحاسوبي، وغيرها"[22]. ويمكن التمثيل لذلك بمصطلح Coordinate الذي يقابله مصطلح معطوف أو إحداثية، وهو لفظ رياضي انتقل إلى اللسانيين عن طريق النحو العلائقيRealation Grammar[23].

– ضعف الاتصال الثقافي بين الأقطار العربية. وعدم التعاون بين المشارقة والمغاربة في توحيد المصطلحات؛ فقد رفض بعض المشارقة مصطلح اللسانيات الذي أقرته ندوة تونس رغم الدقة والشمولية التي يتسم بها هذا المصطلح. وهذا ما نسميه بالنغرة القطرية الضيقة التي يخلقها وجود شبه قطيعة بين اللسانيين، فلا أحد منهم يهتم بما يكتبه الآخر. وهذا ما يجعل المصطلح اللساني أسير الاجتهادات الفردية التي تقلل من خصوصية دلالته ودقتها[24].

– عدم قيام المؤسسات والهيئات والمجامع بدورها في وضع المصطلحات والترويج لها، ويعود السبب في ذلك إلى أنها"لا تملك سلفا فرض المصطلحات، والكتب المعربة على الجامعات والمؤلفين ودور النشر، ويساعد على ضمور هذه السلطة عدم وجود تشريعات حكومية لحماية اللغة العربية تطبق بصرامة وقوة"[25]. إضافة إلى عدم كفاءة بعض مراسلي المجامع اللغوية الذين –كما يرى عبد المالك مرتاض–" لا يراعى في اختيارهم الشروط العلمية الحقيقية ولكن الشروط السياسية، أو ما يشبه السياسية غالبا... وربما يعين في طبقة المراسلين من لا علم له بالعربية ومن لا يشغل بتحقيقها ولا بضبط أبنيتها قط وهذه السيرة المزرية التي آل إليها بعض هذه المجامع العربية التي تكابد الخمول والكسل هي التي أغرت أعداء اللغة في المشرق والمغرب لينادوا بإحلال اللغات الأجنبية محل العربية في تدريس العلوم والطب.." [26] مثلما هو حاصل في الجامعات والمعاهد الجزائرية.

– الدور السلبي لوسائل الإعلام التي تروج للمصطلحات الأجنبية وتضيق من مساحة إشاعة المقابلات العربية، وذلك لانعدام التنسيق بينها وبين الهيئات والمجامع، ما يجعل الكثير من المصطلحات تموت في بطون المعاجم والكتب. يقول شاكر الفحام:"إن المأساة الحقيقية في أمر المصطلح، هي وجود المصطلحات التي قامت بوضعها جهات علمية عديدة، ولم يتح لها أن ترى النور"[27].

– يرى مازن الوعر أن المشكل وأزمته" تتعلق بالسياق الزمني التكنولوجي، ذلك أننا لازلنا نبحث للمقابل الأجنبي عن مصطلح عربي يقابله، في وقت أصبحت فيه التطورات اللسانية الغربية تسير على نفس وتيرة التطورات التكنولوجية"[28]، وهو ما يفتقده الدرس اللساني العربي الذي يفتقر إلى وجود معاجم لسانية تقدم شروحا وتعريفات للمصطلحات اللسانية، ومقابلاتها الأجنبية[29] .

– ويرى أحمد مختار عمر أن ما يعانيه المصطلح اللساني من مشكلات يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الانضباط والتحكم من قبل الاتجاهات المكلفة بصوغ المصطلح. وقد حصر أهم هذه المشكلات في النقاط التالية: [30].

– ما انحدر إلى المصطلحات الألسنية الحديثة من مشكلات عن المصطلحات القديمة التي لم يراع في وضعها المواصفات الضرورية، ما جعلها تختلف من عدة جوانب، نحو استخدام المصطلح الواحد في أكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم

الواحد. ومثال ذلك ترجمة المصطلح الأجنبيTriptote إلى ثالوث إعرابي، وذو الأحوال الإعرابية الثلاثة والمتصرف. رغم أن هذا الأخير لديه دلالة مغايرة في التراث العربي.

– ما يتحمله المصطلح اللساني العربي الحديث من مشكلات تتعلق بالمصطلح العلمي بوجه عام، بسبب تعدد مصادر وضع المصطلح(مجامع لغوية وعلمية، وهيئات ومنظمات واتحادات علمية ومهنية وصناعية...) وافتقار التنسيق بينها.

– ما ينتقل إلى اللغة العربية من مشكلات تتعلق باللغة المنقول عنها، ومن ذلك ما وقع بين المصطلحينPhonetics وPhonology من اضطراب في لغتهما الأصل حيث اختلفت التفسيرات حول هذين العلمين وانتقل هذا الخلاف إلى اللغة العربية حيث وظف الدارسون العرب مفهوم هذين المصطلحين كل حسب دراسته وممارسته الألسنية دون مراعاة البعد الدلالي بينهما.

وعموما يمكن النظر إلى المشكلات التي يعاني منها المصطلح من وجهتين متلازمتين: عامة وخاصة[31].

فأما العامة فأهمها: تحكم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح وعدم الاتفاق على منهجية محددة حين وضع المصطلح مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد، وغياب فعالية جهات التنسيق العربية، وتعدد مصادر العلوم المقترضة ولغتنا الأصلية، وصعوبة نشر المصطلح في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي.

وأما الخاصة: فتتجلى فيما يخص المصطلح اللساني وحده، فمن ذلك: كثرة المصطلحات المتداولة، واضطراب دلالاتها بسبب الترخيص في استعمالها وعدم مراعاة حدودها العملية، واتساع المجالات العلمية والثقافية التي تنتمي إليها المصطلحات اللسانية، وغموض الكثير من المصطلحات في مصادرها الأصلية بسبب جدة هذا العلم لدى الأجانب أنفسهم، ومعاناتهم من اتساع مجالاته وتعدد مدارسه، وحداثة الكثير من المصطلحات اللسانية ولا سيما في المجالات التطبيقية واتصالها بالعلوم الفيزيائية والطبية والطبيعية ونحو ذلك.

الحلول:

لقد شكلت فوضى المصطللح اللساني حالة استنفار لدى جمهور اللسانيين العرب الذين حاولوا التصدي – بكل السبل– للتعدد السلبي الذي طال المصطلحات اللسانية، فأوقع

الدرس اللساني والمصطلحي في حالة من التخبط والعشوائية وعدم الاستقرار على مسميات دقيقة للمفاهيم الوافدة. وقد أدركوا أنه لتجاوز أزمة الدقة المصطلحية يجب وضع قواعد صارمة في وضع المصطلحات.

ولعل من أبرز ما تم اقتراحه من أسس ما جمعه محمد العياشي صاري في النقاط التالية[32]:

- الاتجاه إلى التعريب عند تعذر إيجاد المقابل العربي الدقيق.
- أن يعبر المصطلح عن المفهوم بشكل واضح ومباشر.
- أن نضع في الاعتبار البناء الصوتي والصرفي للغة المنقول إليها المصطلح.
- أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق ما أمكن ذلك.
- أن نتجنب الاشتراك والترادف المصطلحي قدر الإمكان.
- أن تكون دلالة المصطلح واضحة حتى وإن كان خارج السياق.
- أن يكون المصطلح قصيرا ما أمكن ذلك دون إخلال بالمعنى.
- الشيوع والانتشار زمبدأ الاقتصاد والمواءمة الإنتاجية.

ولتجاوز أزمة المصطلح اللساني يرى مازن الوعر أنه لابد من الارتكاز على أمرين اثنين هما: [33]

- الحاجة إلى علماء يكرسون حياتهم للبحث العلمي اللساني مثل ما كان عليه العلماء العرب القدامى، أمثال الفارابي وابن رشد في الفلسفة، وابن سينا وابن الجوزي... وغيرهم ممن كانوا يسعون إلى إرضاء الحقيقة والتاريخ، وتحلوا بالطابع المنهجي العلمي الأخلاقي.

- اتباع سياسة تخطيط دقيقة تؤدي إلى وضع خطط زمنية مغينة لكل موضوع لساني يراد به إيجاد المقابل اللساني له، وهذا لايتحقق إلا بالتنسيق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات ومكتب تنسيق التعريب.

الإحالات:

1- سمير شريف استيتية: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج. عالم الكتب الحديث. الأردن. ط02. 2008. ص:341..

[2]- هنري فليش: العربية الفصحة. تع وتر: أحمد شفيق الحطيب. مكتبة لبنان ناشرون. ط05. 2003. ص:14.

[3]- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. دار النهضة. القاهرة. ط01. ص:28.

4- عبد الله أبو هيف: اللغة والإعلام واعتبارات إنتاج المعرفة. مجلة التعريب. المركز العربي للتعريب والترجمة. عدد32. 2007. ص:116.

[5]- - أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. مج: 81. ج: 04. ص:08.

[6]- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. ص:55.

[7]- ينظر: محمد العياشي صاري: المصطلح اللساني العربي الحديث. من التأسيس إلى التدريس. ص:31.

8- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب الخطاب النقدي العربي الجديد. دار العرب للعلوم. الجزائر. ط01.ص:64.

9- عبد العزيز محمد حسين: المصطلحات اللغوية الحديثة، الأزمة والحل، في كتاب: قضايا المصطلح. منشورات جامعة اللاذقية. 1998. ص:77.

[10]- مصطفى الشهابي: توحيد المصطلحات العربية. ص:537.

[11]- محمد مطلوب: بحوث مصطلحية. ص: 174.

12- بوعناني سعاد آمنة: بين المفهوم والمصطلح – المصطلح اللساني نموذجا. مجلة المصطلح العربي. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. مارس 2002. ص:227.

13- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي.عالم الكتب الحديث. ص: 58

[14]- محمد مطلوب: بحوث مصطلحية. ص:176..

[15]- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية. منشورات العودات. بيروت.1986. ص225.

[16]- محمد أحمد قدور.اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي. دار الفكر المعاصر. بيروت.ط01. 1995. ص:13.

17- خالد بن عبد الكريم بسندي: المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري. مجلة التواصل. عدد 02. مارس 2010. ص:35.

18- ينظر: حسين نجاة: إشكالية المصطلح اللساني وأزمة الدقة المصطلحية في المعاجم العربية. مجلة مقاليد. عدد 10. 2016. ص:199.

19- عبد القادر الفاسي الفهري: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية. وقائع ندوة جهوية. دار الغرب الإسلامي. الرباط. ط01. 1991. ص:28.

[20]- ينظر: نعمان بوقرة: الكتابة اللسانية العربية وإشكاليات المصطلح التداولي. انترنيت.

[21]- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية.

[22]- مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي. ص144.

[23]- ينظر: نفسه. ص:144.

[24]- ينظر تهامي بلغقون: المصطلح اللساني العربي إشكالات وحلول. ص:475.

25- وليد عناني.وبسيى برهمة: اللغة العربية وأسئلة العصر. دار الشروق للنشر والتوزيع. بيروت. ط01. 2007. ص:109

26- عبد المالك مرتاض: إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميائيات . مجلة المجمع الجزائري في اللغة العربية.ع:01. 2005. ص: 27

[27]- شاكر الفحام: قضية المصطلح العلمي. مجلة مجمع اللغة العربية. دمشق. ص:705.

28- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسان الحديث. دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر. دمشق. ط01. 1988. ص:364. 365.

29- ينظر: علي بوشاقور: إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. ص: 11.

30- ينظر: أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني وضبط المنهجية.عالم الفكر.الكويت. 1989. مج:20. ع:03. ص14.

[31]- أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح. ص:08 وما بعدها.

[32]- محمد العياشي صاري: المصطلح اللساني من التأسيس إلى التدريس. ص: 32.

[33]-مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسان الحديث.. ص:366

إشكالية تدريس المصطلح اللساني

إن الحديث عن تدريس المصطلح اللساني هو حديث عن تدريس اللسانيات؛ "لأنه ليس من السهل الفصل إجرائيا بين مضمون العلم وأدواته، وإن جاز لنا ذلك نظريا من أجل أغراض التحليل والدراسة. والأسئلة التي تطرح هنا: ما الذي ينبغي أن يتعلمه الدارس من اللسانيات؟ وما هو المضمون المعرفي والمصطلحي الذي يجب أن تشتمل عليه المقررات الموجهة إليه؟ وما الذي يستطيع أن يتعلمه فعلا؟ وكيف يمكن أن يتعلمه؟ ومتى ينبغي أن يتعلمه؟ ومن ينبغي أن يعلمه؟"[1]

إن أمر العملية التعليمية يرتكز على الأطراف الأربعة: المعلم المتخصص في اللسانيات، والمتعلم الذي لديه كفاية معرفية معينة في المجال وميول للتعلم، والمادة والطريقة.

وترجع "الدعوة الجادة إلى تعميم تدريس المصطلحية بالجامعات العربية إلى مستشرق روسي هو "كيفورك ميناجيان" منذ أزيد من أربعة عقود، بعد نجاح هذه التجربة بكلية الهندسة بجامعة الصداقة بموسكو"[2]

وقد ذكر الزركان مجموعة من عناوين المحاضرات في المصطلحية التي كانت تدرس بهذه الجامعة في المحاور التالية: [3]

* نبذة تاريخية عن المصطلح العلمي في اللغة العربية.

* وضع المصطلحات العلمية والفنية والهندسية في بلدان العالم العربي في المرحلة الراهنة.

* عرض عام عن المعاجم الصادرة في البلدان العربية.

* الهيئات والمؤسسات الجديدة التي تضع المصطلحات الجديدة وهي(مجمع اللغة العربية في القاهرة، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، المجمع العلمي العراقي، المجمعالعلمي العربي بدمشق...

* بعض مشكلات المصطلحات العلمية والهندسية في اللغة العربية المعاصرة...

* دراسة موجزة لتعريب واشتقاق المصطلحات الهندسية من الروسية إلى العربية.

وفي الوقت الذي تدرك فيه الجامعات الغربية الأهمية البالغة لمادة المصطلحية تهمش الجامعات العربية هذه المادة ولا تخصص لها الوقت الكافي للتدريس، ولا الأساتذة الأكفاء والمتخصصين لتعليمها.

والملاحظ "أن مهنة العالم المصطلحي غير محددة بشكل واضح في أغلب الجامعات العربية والمؤسسات المصطلحية، كما تخلو برامج وزارات التعليم العالي بالأقطار العربية من منظور جلي إزاء تكوين مصطلحيين وتدريبهم على الدراسة المصطلحية والإنجاز المصطلحاتي." [4]

كما أن هناك نظرة سائدة عند الكثيرين تحصر المصطلحية في وضع القوائم الاصطلاحية وصياغة المقابلات القائمة بينها في لغتين أو أكثر.

ويمكن النظر إلى الواقع التعليمي للسانيات والوقوف على أهم السلبيات التي تقف حائلا دون فهم هذه المادة وإدراك أهميتها، ضمن النقاط التالية: [5]

– ضعف التكوين اللساني بصورة عامة.

– عدم وجود تكوين لساني متكامل على مستوى الجامعات بل على مستوى الجامعة الواحدة.

– كثرة المقدمات والمداخل وقلة نجاعتها في عرض المبادئ اللسانية الأساسية بوضوح.

– التناقض الكبير بين الأهداف التي حددتها الكتب اللسانية التمهيدية وبين المحتوى الفعلي الذي اشتملت عليه.

– تداخل النظريات والمناهج وعدم قدرة كثير من الطلاب وبعض الأساتذة على التمييز بين المفاهيم والمصطلحات كالسيميائية والأسلوبية والتداولية...

– ميل المدرسين إلى سرد النظريات على الطلاب وإهمال الجانب الإجرائي التطبيقي.

– تعدد المصطلحات وافتقار الكتابة اللسانية التمهيدية إلى ثبت اصطلاحي(معجم تعليمي) يشمل تعريفات للمصطلحات المفاتيح، مما أنتج خلط وفوضى في استخدام كثير منها..

إن ملاحظة سريعة لمحتوى بعض الكتب في اللسانيات التمهيدية، أو استقراء بسيط لما يقدمه بعض أساتذة اللسانيات، سيجعلنا نفاجأ أمام"كثافة الجهاز المصطلحي المدرس

والتباين الواضح في تلقيه، مما يعيق الفهم، ويحد من التواصل الفعال، ويزيد من هدر المعلومات لدى الطالب ويقلل من درجة استيعابه"[6]، وينفره من اللسانيات وذلك بسبب تعدد المصطلحات والاضطراب فيها (كثرة المترادفات والاشتراك)، ولجوء بعض الأساتذة والمؤلفين إلى شرح المصطلحات بعبارات أكثر غموضا ولبسا ما يخلق تشتتا لدى المتعلم الذي تختلط عليه المفاهيم والمسميات: الصوت/ الحرف- الجملة/ الكلام...

يجب إدراج مادة المصطلحية في الجامعات والمعاهد لما لها من أهمية في ربط المفاهيم بمسمياتها والعمل على توحيدها وتخصيصها. وستكون "الفائدة أعظم إذا أعطي اهتمام بالغ لهذه القضية، إذ يصحب إقرار تدريس مادة علم المصطلحات في الجامعات وضع منهج دراسي لذلك، وتأليف كتاب يوضع كمدونة رسمية لهذه المادة المستحدثة، بل تؤلف مجموعة من الكتب المصطلحية، وستتناول هذه الكتب مصطلحات لاختصاصات مختلفة، في الطب والصناعة والزراعة والتجارة والأدب والفنون الكثيرة والمتنوعة. ومن أهم الفوائد المتوقعة توحيد هذه المصطلحات في الوطن العربي كله من مشرقه إلى مغربه ومن شماله إلى جنوبه" [7] .

ويمكن إدراج مجموعة من النقاط الحساسة في تدريس علم المصطلح في الجامعات ضمن الآتي: [8]

* إنشاء مقاييس في الجامعات متعلقة بعلم المصطلح وفي المعاهد والأقسام والتخصصات جميعها.

* وضع منهجية خاصة لتدريس علم المصطلح.

* تكوين إطارات وأساتذة يضطلعون بتدريس علم المصطلحات، كل في تخصصه المناسب.

* تشجيع البحوث الجامعية في علم المصطلح.

* ربط علم المصطلح بحياة المجتمعات المتجددة.

* إنشاء مجلات عربية محكمة في وضع المصطلحات بالجانب التطبيقي الميداني.

* إنشاء مخابر لترجمة المصطلحات العربية إلى غير العربية وترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية.

* تأليف قواميس ومعاجم تضم المصطلحات العربية في المجالات كلها.

* متابعة آخر المستجدات في علم المصطلح.

* توجيه الباحثين إلى التركيز على الجديد.

ولعل مبدأ الاختيار العلمي والواعي هو أهم مبدأ يجب الارتكاز عليه في تعليمية المصطلح؛ ذلك أن كثافة الجهاز المصطلحي أكبر من أن يدرس في مقرر واحد أو في سنة واحدة، مع مراعاة احتياجات المتعلم بوصفه بؤرة العملية التعليمية.

وقد اقترح محمد العياشي صاري مجموعة من الأسس في تعليم اللسانيات عامة والمصطلح خاصة، هي: [9]

– ضبط عدد المصطلحات اللسانية التي يحتاجها الطالب كما وكيفا على مستوى المقرر.

– ربط تدريس المصطلح بالسياق والإكثار من الأمثلة التوضيحية خاصة في اللغة العربية.

– تذييل مقررات اللغة (اللسانيات) بثبت للمصطلحات الأساسية الشائعة وإعطاء التعريفات الواضحة لها.

– السعي قدر الإمكان لعرض المصطلحات على الطلاب على شكل ثنائيات، نحو: كلام/ لغة، آنية/ زمانية...

– ضرورة إعطاء المقابل الأجنبي للمصطلح المعرب أو المولد حتى يتعود عليه الطلاب.

– الابتعاد عن استعمال المصطلح التراثي في مقابل المصطلح الأجنبي.

– لفت انتباه الطلاب إلى المصطلحات المفاتيح في بداية الدرس وعند نهايته.

– إعداد معجم المصطلحات اللسانية التمهيدية، يعود إليه القارئ المبتدئ عند الحاجة.

لقد تم في الآونة الأخيرة إدراك الأهمية البالغة لهذه المادة في الرقي باللغة العربية ومواكبتها لمختلف العلوم والتقنيات، وصار طلبة الدراسات العليا في مختلف التخصصات يختارون محاور وقضايا في المصطلحية يعالجونها في أطروحاتهم.

الإحالات:

1- محمد العياشي صاري: المصطلح من التأسيس إلى التدريس. مجلة الخطاب الثقافي. ع:03. 2008. جمعية اللهجات والتراث الشعبي. السعودية. ص: 53.

2- متى ندرس المصطلحية بالجامعات العربية بشكل منتظم ورسمي؟ مقال في الأنترنيت.

3- محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث: ص:461.

4- متى ندرس المصطلحية بالجامعات العربية بشكل منتظم ورسمي؟ مقال في الأنترنيت.

5- محمد العياشي صاري: المصطلح من التأسيس إلى التدريس. ص: 54.

6- نفسه. ص:51.

7- ونوغي: برمجة تعليم علم المصطلح من الأولويات. مجلة الممارسات اللغوية. ع:24. 2014. ص:63

8- نفسه. ص:64.

9- محمد العياشي صاري: المصطلح من التأسيس إلى التدريس. ص:55.

آفاق البحث في المصطلح: 01

يعاني المصطلح العربي العديد من المشاكل والعقبات التي تقف حائلا دون استقرار وضعه وانتشاره. الأمر الذي يؤثر على مسايرة اللغة العربية للتسارع الرهيب الذي تحفل به مختلف التقانات والعلوم الحديثة، ويعرقل من مواكبة جهازها المصطلحي للكم الهائل من المصطلحات الوافدة من مختلف القطاعات المعرفية. وتسعى الهيئات العربية جاهدة لتقييس المصطلح العربي وتوحيد آليات وضعه والاستقرار على مصطلح واحد لمفهوم واحد يقابل المصطلح الأجنبي أيا كانت اللغة المنقول عنها؛ ولتحقيق هذه المطامح "وجب تشجيع تعريب وترجمة الكتب والمراجع العلمية الجامعية، والبحث والتأليف في مختلف العلوم والفنون باللغة العربية، وإصدار معاجم علمية وتقنية تهتم بالمصطلحات في مختلف العلوم وتوحيدها بين البلاد العربية، ومتابعة ما استجد من مدركات ومفاهيم علمية تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب بالرباط" [1]

وقبل التطرق إلى أهم الحلول المقترحة للرقي بالمصطلح العلمي العربي، وجب التطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها بتشخيص راهن المصطلحية العربية وأكثر ما يعانيه فيها المصطلح من تعثرات.

أولا: مشكلات المصطلح العلمي العربي

إن المتصفح لواقع المصطلح العربي سيفاجأ بالكم الهائل من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، وهي مقابلات لا تستند في معظمها إلى الدقة والعلمية التي يتطلبهما المصطلح العلمي، ما يفرض نوعا من الارتباك والحيرة لدى الباحث أو الدارس نتيجة الفوضى المصطلحاتية المفروضة.

وعموما يمكن رد أسباب هذا الوضع المتأزم إلى عوائق كثيرة، لعل أهمها: "النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربية، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية، وبخاصة إن كان بلا قيود، واختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية، وعدم التنسيق أو الاتفاق على مبادئ التقييس والمراجعة، واتساع اللغة العربية وأقطارها، وخضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها لأنظمة سيطرة أجنبية، والاجتهاد الشخصي

والفردي بلا تنسيق، واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال المصطلحات، واختلاف لغات المصطلحات الأصلية الدولية التي تقوم بوضع مقابلات عربية لها"[2].

إضافة إلى اعتماد ظاهرتي الترادف والمشترك اللفظي في وضع المصطلحات، وهما مما يحد من دقة المصطلح وخصوصيته ووضوح مفهومه.

ثانيا: أخطار تعدد المصطلحات وعدم توحيدها

يؤثر التشتت في المصطلحات على التفكير العلمي العربي، ويعيق عملية استيعاب المفاهيم الجديدة، ومجاراة العالم الغربي في الإبداع والاكتشاف والتقدم. وهذا سيؤثر على استعمال اللغة العربية في مختلف المؤتمرات واللقاءات الدولية، نظرا لعدم الاستقرار على مصطلح واحد لمفهوم واحد بين مختلف الأقطار العربية؛ حيث أن "الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العرب والعربية في المحافل الدولية كما ينبغي، لأنها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحدة لهذه المجموعة الكبيرة من الدول... ولهذا فقد اهتمت دائرة الخدمات اللغوية في الأمم المتحدة بتوحيد المصطلحات العربية في العديد من المجالات المختارة لاستخدامها في المؤتمرات والمحافل الدولية"[3]. وهو الأمر الذي يؤكد على الصلة الوثيقة بين مكانة اللغة العربية وقضية توحيد مصطلحاتها في العالم العربي.

ثالثا: البدائل/ توحيد المصطلحات

قبل الحديث عن عملية 'التوحيد' يجب الإشارة إلى عمليتين أخريين يتميز بهما العمل المصطلحي هما: التقييس والتنميط. وهي مصطلحات تتداخل حدودها في موضوع الاتفاق على مصطلح واحد لمفهوم واحد في مجال تخصصي محدد.

1- التقييس: نعني بالتقييس"إرساء واعتماد المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ أو المواصفات التي ينبغي أن تصنع بموجبها الأشياء، أو تضبط بحسبها الأحجام، أو توضع على غرارها الأشكال، أو تصاغ وفقها المصطلحات. وتشبه عملية التقييس عملية وضع القوانين الواجب اتباعها." [4]

2- التنميط: هو عبارة عن "صنع الأشياء أو وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط أو المقاييس أو المعايير المتفق عليها في عملية التقييس." [5]

3- التوحيد: ونعني به "اعتماد شيء واحد أو موضوع واحد من بين عدة أشياء أو موضوعات. وفي علم المصطلح يعني التوحيد إما توحيد المعايير والمبادئ والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، وإما انتقاء مصطلح واحد من بين عدة مترادفات للتعبير عن مفهوم معين، ليحل محل المصطلحات العديدة المترادفة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم." [6]

وقد جمع أحد الباحثين أهم السبل المقترحة لتوحيد المصطلح العربي ونشره في النقاط التالية:

- دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضل واستبعاد المستهجن.
- تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلمي العربي ودعمه؛ لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة.
- تعريب التعليم الجامعي والعام، وتوحيد مناهجه ومواده وكتبه، وأنظمة الإدارة والتبادل والاقتصاد، ومناحي الحياة والفكر الأخرى.
- ضرورة تكفل مختصين بوضع المصطلحات المختصة، وعدم ترك المجال للعامة بوضع مصطلحات اعتباطية، وربما عامية.
- التنسيق بين الدول والهيئات لضبط مصطلح واحد وإشاعته.
- إنشاء بنك معرفي عربي موحد للمفاهيم وتعريفاتها ومصطاحاتها، وإنشاء شبكات له في جميع الدول العربية، مع إمكانية الاستعانة بالإنفوتيرم (المنظمة العالمية للمصطلح) والمؤسسات العالمية الأخرى المختصة، واستغلال وسائل الاتصال المعرفية المتطورة، وشبكات المصطلح والمفاهيم العالمية، وطلب الخبرات والتدريب كلما كان ذلك ممكنا.

– نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية ببيان أهمية المصطلح وتعريبه وطرق وضعه، وتدريب لغويين ومتخصصين في المجال، وفتح أقسام في الجامعة تختص في الدراسة المصطلحية.

– تكوين لجان وطنية محلية متخصصة للعمل المصطلحي في جميع الدول العربية.

– ضرورة معالجة قضية توحيد المصطلح، ونشر المفضل منه على ثلاثة مستويات:

* المستوى القطري: حيث تتعدد المصطلحات بين أبناء القطر الواحد لغير سبب.

* المستوى الإقليمي: وذلك بتوجيد المصطلحات بين مجموعة من الأقطار العربية التي تجمعها عناصر مشتركة: ثقافية أولغوية أوتاريخية أوجغرافية... كأقطار المغرب العربي، وأقطار المشرق العربي، وعى مستوى الجزيرة العربية.

* المستوى القومي: وذلك بتوحيد استخدام المصطلح في جميع أقطار الوطن العربي.

وقد كان لجهود مكتب تنسيق التعريب بالرباط الدور الرائد في مواجهة التعدد المصطلحي في الوطن العربي، وهو يعمل جاهدا على تجميع كل المصطلحات المستعملة وعرضها على المكتب لاختيار الأنسب منها والعمل على إشاعته والترويج له. وتعد قضية توحيد المصطلحات من القضايا التي نادى بها في ندوته المنعقدة بالرباط في (18– 20 /02/ 1981) تحت عنوان" المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها" والتي تقرر فيها ثمانية عشر مبدأ، هي: [7]

1– ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2– وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3– تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4– استقراء وإحياء التراث العربي.

5– مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

6– استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد(بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربية المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تسهل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة.

13- في حالة المترادفات، يفضل استعمال اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصورة أوضح.

14- تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ الذي يقابلها.

16- مراعاة ما اتفق المختصون من استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني،أو أسماء العلماء، أو العناصر أو المركبات الكيماوية

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ت- اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد العربية ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

ث- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

ج–ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل، حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.

ويظهر من هذه المبادئ المهمة أن المصطلح العربي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط تتيح له التعبير عن مدوله، منها موافقة معناه اللغوي لمعناه الاصطلحي، مع جزالته ووضوحه وشيوعه وأحادية دلالته التي تفرض توحيد آليات وضعه واستقراره.

رابعا: أصول منهجية توحيد المصطلحات

أشار كثير من الباحثين إلى ضرورة اعتماد عملية توحيد المصطلحات العربية لمجموعة من الأصول تخص طبيعة اللغة العربيةن وتضمن لمصطلحاتها العلمية وحدتها الفكرية والثقافية. ومن أهم هذه الأصول:[8]

– التنبه إلى أن اللغة العربية تأخذ ولا تعطي، وهذا يفرض متابعة دائمة لكل المستجدات في العلوم والتقنيات الحديثة في كل اللغات المنتجة. مع ضرورة انطلاق العملية الاصطلاحية من المفاهيم قبل المصطلحات.

– العناية بالترجمة وقواعدها، ورسم خطة قومية واحدة تبين النظام الذي يجب التزامه في ترجمة المصطلحات الأجنبية.

– ضرورة وضع قواعد موحدة للتعريب.

– النظر إلى لغة العلم والمصطلحات نظرة تربط بينها وبين العقل والمنطق، والابتعاد عن الحشو والابتذال والخلط، واعتماد الدقة والوضوح وعدم الترادف والاشتراك اللفظي.

– الاتفاق على طرق الوضع اللغوية للمصطلحات، وشروطها ومواصفاتها، لتسهيل جمع منظومات مصطلحية تجمع بينها علاقات مفهومية أولا، وعلاقات لغوية في الجذر أو الصيغة، أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو الاقتراض.

– ضرورة تطبيق مذهب لغوي واحد تطبيقا صارما، سواء في التعريب أم في الترجمة أم في غير ذلك، حتى نضمن وحدة النتائج بعد أن اتحدت المقدمات والوسائل.

– تثبيت اختصاصات كل صيغة من الصيغ العربية بمجموعة معينة من المفاهيم ذات صلة وعلاقة مشتركة.

إن لعلم المصطلح آفاقا عالمية مرهونة بمسألة توحيد مصطلحاته، لأن الاتفاق المصطلحي يؤدي إلى تعميق المعرفة العلمية التي تتيحها لغة مشتركة يعد المصطلح فيها جزءا من التنمية اللغوية.

الإحالات:

[1]– عبد العزيز بلعبد الله: اللغة العربية وتحديات العصر. مجلة اللسان العربي، الرباط. مجلد1976،13. ص:09.

2 – علي توفيق الحمد: المصطلح العربي: شروطه وتوحيده. قسم اللغة العربية. مجلة جامعة الخليل للبحوث.ع:01. 2005. الأردن. ص:08.

[3]– نفسه. ص:09.

[4]– علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. ص:305.

[5]– نفسه. ص:305.

[6]– نفسه. ص:305.

7– ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي. مجلة اللسان العربي. مكتب تنسيق التعريب. الرباط. ع:18. 1980. ص:175. 176.

[8]– ينظر: علي توفيق الحمد: المصطلح العربي: شروطه وتوحيده. ص:09.

آفاق البحث في المصطلح 02

لقد صار من أولويات البحث المصطلحي العربي مجاراة التطور المتسارع للبحوث المصطلحية الغربية التي أصبح الحاسوب فيها ركيزة في الربط بين المفاهيم ومسمياتها، نتيجة ما يتيحه من ميزات إيجابية تسرع من وتيرة وضع المصطلحات وضبطها وتوثيقها ونشرها والترويج لها، وتسهل على الباحث عملية البحث في المعاجم الورقية أو المؤلفات المكتوبة عن المصطلح الذي يريده.

وصار من المطامح التي تسعى البحوث المصطلحية العربية إلى تحقيقها إنجاز مكانز آلية تخزن كل ما يتعلق باللغة العربية، من خلال حوسبة كل مستوياتها: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية.

ويعد هذا الأمر بمثابة إنشاء إنترنيت عربي (غوغل عربي) يتيح لكل مستعمل التعامل باللغة العربية آليا، تماما مثلما يتعامل مع اللغات الأخرى التي برمجت بها الحواسيب في بداياتها.

ولعل إتاحة هذا الأمر ليس بالعمل الهين؛ إذ يتطلب إحاطة شاملة بكل ما يتعلق باللغة العربية من مفردات مع إحصاء التطورات التي مرت عليها والسياقات التي تغيرت فيها، بإنشاء معجم تاريخي آلي يتتبع تطور اللغة منذ أقدم عصورها. على أن يتجاوز الأمر مجرد حصر للمفردات إلى حصر لسياقاتها سواء المدونة أم الشفوية، في إطار ما يعرف بالمدونة النصية أو بنك الكلمات الذي يعنى باللغة المكتوبة والمنطوقة.

أولا: المعجم التاريخي للغة العربية

لعل من أهم المطامح في مجال البحث المصطلحي مسألة إنجاز معجم تاريخي للغة العربية وهو مطمح طالما توالت الجهود لتحقيقه ولكن عوائق كثيرة حالت دون ذلك.

والمعجم التاريخي هو "كتاب مطبوع أو محوسب يحتوي على كلمات منتقاة، ترتب وفق نظام معين، مع معلومات ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك المعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى. والمعجم التاريخي هو نوع من المعاحم يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها من خلال تتبع تطورها منذ أقدم ظهور مسجل لها حتى يومنا هذا." [1] . ما يضمن

احتواءه لمجموعة من الأصول التي من شأنها تتبع تاريخ اللغة وتطور كلماتها عبر التاريخ، مع ذكر سياقاتها المختلفة وتحديد أصولها الأولى، واللهجات التي قيلت فيها.

فهذا المعجم سيحقق مجموعة من المطامح والأهداف ترقى باللغة العربية وتحفظ لها إرثها ومكتنزاتها. ولعل من أهم هذه الأهداف أن المعجم التاريخي: [2]

- سيكون بمثابة قفزة نوعية في صناعة المعاجم العربية.
- سيكون رابط الوحدة بين مختلف الأقطار العربية لأنه سيعمل على تبيان وحدة الاستعمالات اللغوية.
- سيساعد على دراسة اللغة العربية دراسة علمية ووصفها وصفا لسانيا دقيقا.
- سيكون مصدرا لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم، وإمدادها بالشواهد اللازمة.

ثانيا: المراصد اللغوية:

إن أهم تحد تواجهه اللغة العربية في الوقت الراهن هو ضرورة رصدها لواقعها اللغوي في معاجم تتجاوز المفردات الفصيحة إلى كل ما يمت بصلة إلى عملية التواصل ضمن مراصد معجمية خاصة تعمل "على رصد المولدات المعجمية والمصطلحية وتخزينها حاسوبيا وتدوينها ورقيا ودراستها واستثمارها في تأليف المعاجم، وإعداد المصطلحيات بما يثري اللغة ويساعدها على أداء وظائفها في مختلف المجالات...إضافة إلى رصد مختلف الإصدارات المتصلة بالمصطلحات والمعاجم وتيسير العمل للمصطلحيين والمعجميين." [3]

فالوطن العربي صار بحاجة إلى مرصد للمصطلحات يكون من مهامه: [4]

- الرصد التشاركي للمولدات المصطلحية والمعجمية.
- الرصد الببليوغرافي الشامل للإصدارات المصطلحية والمعجمية.
- الرصد الببليوغرافي الشامل للدراسات والبحوث والمنهجيات والقرارات والتوصيات المصطلحية والمعجمية.
- الرصد الشامل للواقع العربي المصطلحي والمعجمي في علاقته باستخدام اللغة العربية الفصحى، وتعميم التعريب في التعليم والإدارة والإعلام والحياة العامة.
- وضع خطة نموذجية محوسبة لكل بيانات المرصد وأعماله وبناء موقع لها على شبكة الإنترنيت.

ورغم الجهود التي بذلتها بعض المجامع العربية في رصد عدد كبير من ألفاظ الواقع اللغوي، على غرار "ألفاظ الشؤون العامة" أو "ألفاظ الحياة العامة"، و"ألفاظ الحضارة"، ووضع مقابلات فصيحة لها، إلا أن هذا النشاط قد خفت وأوشك على التوقف في الآونة الأخيرة.

غير أن هناك بعض المحاولات الجادة التي سعت إلى تحقيق هذا المطمح، على غرار مشروع الذخيرة اللغوية الذي اقترحه اللساني الجزائري الراحل عبد الرحمن الحاج صالح وتبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في 1986.

والذخيرة العربية كما يعرفها عبد الرحمن الحاج صالح هي "بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر"[5]، يركز على الاستعمال الحقيقي أو الفعلي للغة من خلال الإلمام بكل الكلام أو النصوص المحررة أو المنطوقة بالعربية من مؤلفات ومقالات وبحوث ودراسات وأشعار وخطابات مسجلة وكل ما نشر وانتشر بين الناس.

ويتضمن هذا المشروع جانبين: [6]

– جانب لغوي يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية القديم والحديث من خلال الملايين من النصوص الأدبية والثقافية والعلمية...

– جانب ثقافي وعلمي وتربوي، لأنه يجمع يجمع في محتواه جميع المعلومات العلمية والتقنية والتاريخية والاجتماعية، وغيرها.

فهو بذلك مشروع يتجاوز مجرد إعداد معجم للعربية إلى توثيق لمختلف استعمالاتها في شتى الميادين، وهو ما يتيح مجموعة من الفوائد والميزات، منها: [7]

– يعد مرجعا في وضع المصطلحات وفي البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية، ما يتيح إمكانية إعداد معجم تاريخي.

– تمكين الباحث من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز.

– هو مصدر لمختلف المعاجم والدراسات؛ نستخرج منه العديد من المعاجم:

* المعجم الآلي للألفاظ العربية المستعملة: وفيه تحدد معاني كل مفردة وسياقاتها التي ظهرت فيها.

* المعجم الآلي للمصطلحات العلمية والتقنية المستعملة بالفعل: سيحتوي على المصطلحات التي دخلت في الاستعمال ولو في بلد واحد مع ذكر القابل الفرنسي والإنجليزي.

* المعجم التاريخي للغة العربية.

* معجم الألفاظ الحضارية(القديمة والحديثة).

* معجم الألفاظ الدخيلة والمولدة.

* معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشتركة والأضداد.

– رصد دقيق وشامل لاستعمالات اللغة العربية في زمان ما أو عصر معين.

– حصر عدد المفاهيم للمصطلح الواحد.

– الوقوف على معاني الكلمات من خلال سياقها في عصر معين، وتحديد زمن ظهورها وأول استعمال لها.

– رصد التحول/ التطور/ التعدد/ الانقراض الدلالي للكلمات وسياقاتها.

– وضع المقابلات الفرنسية والإنجليزية ما يعني استخدام معجم مفردات آلي.

– تسهيل وتنويع ومتابعة الدراسات اللغوية، وميادين أخرى غير لغوية منها الدراسات التاريخية والاجتماعية والنفسية.

إن الآفاق الواعدة التي يتيحها المعجم التاريخي ومشروع الذخيرة ستجعل اللغة العربية قادرة على محاورة اللغات الأخرى بكل ثقة وكفاءة لأنها ستتحدث بالآليات نفسها التي تضمن القوة والاستقرار؛ من خلال حوسبة كل نصوصها والتأريخ لها بالعودة إلى أصولها وتتبع تطوراتها. ما يتيح الحصول على المصطلحات ومقابلاتها الأجنبية بكل يسر وبدون عناء.

الإحالات:

[1]– علي القاسمي: علم المصطلح. ص:705.

[2]– نفسه. ص:706.

3– عبد اللطيف عبيد: المرصد المصطلحي أداة لتطوير العمل المصطلحي وإشاعته. مجلة الجامعة المغاربية. ع:07. 2004. ص:242.

[4]– نفسه. ص:246. 247.

[5]– عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص:113.

6– عمر بلخير: مشروع الذخيرة العربية ودورها في النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والعلمي لشعوب البلدان العربية والإسلامية. المؤتمر الدولي للغة العربية (النهوض باللغة العربية من خلال نشر الثقافة الإسلامية والعربية). جامعة شريف هداية. أندونيسيا. 2015. ص:07.

[7]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحزث ودراسات في اللسانيات العربية. ص:397. 398.